سياسة لبنان الخارجية

فؤاد عمّون

دراسة سياسية مركزة عن سياسة لبنان الخارجية

الكتاب العربي ١

دار النشر العربية - بيروت

سلسلة شهرية
ثقافية عربية

الكتاب العربي ١
كانون الثاني ١٩٥٩

توزيع المكتب التجاري
بيروت



الكتاب العربي

« بين واقع الأمة العربية ، وبين ما تصبو اليه من آمال واهداف بون شاسع ...

بين شعور الأمة بأن لها رسالة الى العالم ، هي وحدها التي تبرز وجودها وتعطيه معنى وحافزاً ، وبين تخبطها في اوضاعها الفاسدة ووجودها السطحي المتخلف عن كل نهضة جديدة وتأثير فعال في الحوادث ... بين هذا الواقع وذلك الشعور من البعد ما يكاد يبلغ حد التناقض ...»

لقد حقق الشعب العربي في السنوات العشر التي جاءت في اعقاب مأساة فلسطين ، تقدماً واضحاً في طريق التحرر والانعتاق والثورة على الماضي المظلم ...

ذلك الماضي الذي كان يكبل الشعب العربي بقيوده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ...

ان ما حققناه حتى الآن هو في الواقع ثورة ... ثورة على جميع المفاهيم والنظم البالية القديمة ... وهي مفاهيم ونظم كان الاستعمار بواسطتها يتحكم بنا بمساعدة عملائه داخل الوطن العربي ..

ولكن الانتفاضات الشعبية العربية في مختلف ارجـــاء الوطن ، استطاعت ان تضرب الاستعـمار ضربات قاصمة واستطاعت ان تطيح بالاكثرية الساحقة من عملائه ...

ولكننا بالرغم من كل هـــذه الانتصارات ، لا نزال في اول الطريق ... وهو طريق وعر وطويل ...

إننا نؤمن ايماناً قوياً عميقاً بأن امتنا العربية ستنتصر في النهاية على هذا الواقع المظلم ، بوعيها وايمانهـــا ، وستنهض من كبوتها لتساهم من جديد في بناء الحضارة الانسانية ..

وليست سلسلة « الكتاب العربي » هـذه سوى مظهر من مظاهر الكفاح الثقافي الذي ينير الطريق امام كل مواطن عربي ... فيتعرف الى تاريخه، وحضارته ، وتياراته السياسية . .

ويسرنا ان يكون « الكتاب العربي » الاول للدكتور فؤاد عمون الذي عرف بجهاده في الحقل العربي والذي اشترك اشتراكاً فعلياً في الانتفاضة اللبنانية الشعبية الاخيرة ..

وفي مرجو هذه الدار ان توفـــق في مهمتها على الوجـه الاكمل ، وان تساعد على بعث النهضة العربية الجديدة وان تعمل مع العاملين ليأخذ العرب الاحرار مكانهم مرة اخرى في صدر الوجود ...

فاروق البربير

١ | نبذة تاريخيّة

يقع لبنان في موقع جغرافي فريد جعله موئلاً ، وطريقاً ، وشرفة .

فقد كان بجباله الوعرة وقممه الشامخة، عبر تاريخ طويل، ولا سيما في زمن البيزنطيين والمماليك والعثمانيين ، ملجأ لكل مظلوم مطارد ، وموئلاً للوطنيين الاباة المدافعين عن حياتهم، المناضلين من اجل حريتهم . موئلاً انطلقت منه غير مرة الشرارة الاولى للكفاح في سبيل الحياة الحرة الكريمة .

وكان طريقاً للغزاة والفاتحين منذ فجر التاريخ ، وطريقاً للتجارة العالمية ، وقديماً كانت سبل التجارة سبل انتشار الديانات والثقافات والحضارات .

وكان اخيراً شرفة مطلة من الشرق على البحر الابيض المتوسط ، منفتحة على العالم الفسيح برسالة تزخر بنتاج عمل الانسان وفكره من شرقي وغربي .

ان هذا الواقع اللبناني ، بكونه موئلاً للحريات ، وطريقاً

للتجارة والعمران، ورسالة انسانية، قد خلق الشخصية اللبنانية
الصلبة ، وحتم مصير لبنان، وكان وما يزال من اولى مقومات
سياسته الخارجية .

• • •

ترقى سياسة لبنان الخارجية الحديثة الى عهد الامير
فخر الدين المعني الثاني ، في اولى سنوات القرن السابع عشر .
كانت بلدان الشرق العربي في اقسى حالات الذل والمهانة ،
قد قطع حكم المماليك اوصالها ، واشاع الفوضى والبؤس في
ارجائها ، فتدنى سكان مصر وسورية الى ما دون النصف ،
واخمد الشعور القومي في شعوبها كافة ، ممهداً لحكم لا يقل
عنه جوراً وقساوة ، حكم العثمانيين الذي استقل بالسلطة فلم
يبق للعرب منها اي نصيب .

وبينما الحكم الدخيل يجثم بكلكله على الشعوب العربية،
وقد مضى على الفتح العثماني نحو مئة سنة، انفجرت اول ثورة
تحررية بقيادة هذا الامير العربي ، يخوضها مستبسلاً الشعب
اللبناني الممتنع في جباله دفاعاً عن حريته .

انطلق فخر الدين من دير القمر ، قاعدة امارته في
الشوف ، فجمع شتات الشعب اللبناني ، الدروز في الجنوب

والموارنة في الشمال ، وبنى كياناً دولياً فسيح الارجاء ، عماده
في الحرب والسلم هاتان الطائفتان ، امتد الى ابعد من حدود
لبنان الحالية شرقاً وشمالاً وجنوباً، واستقل في شؤونه الداخلية
والخارجية عن السلطنة العثمانية ، فكان اول دولة انشقت
عنها من سائر البلدان الخاضعة اذ ذاك لسلطانها في العالم العربي
وفي البلقان واوربا الشرقية .

ولم يكن لفخر الدين بد من ان يخط لنفسه سياسة
خارجية منذ ان بادر الى الجهاد في سبيل الاستقلال ، ليتسنى
له تحقيقه ثم المحافظة عليه ، وقد تواصلت علاقاته السياسية
المباشرة مع الفرس شرقاً ، وغرباً مع جميع الدول الاوروبية
المحاذية للبحر الابيض المتوسط .

بدت سياسته هذه مبنية على قواعد ما زالت لليوم رائد
السياسة الخارجية اللبنانية . فحريّ بنا ان نستعرضها توطئة
لبحث السياسة اللبنانية الحديثة .

انبثاق السياسة الخارجية عن ارادة شعب موحد الاماني والاهداف .

عمل فخر الدين طوال حكمه الذي دام نصف قرن ،

على ان يؤلب حوله الشعب على اختلاف عناصره وطوائفه ، ليدين جميع ابنائه بالولاء للوطن ، الى اية طائفة انتسبوا . ولا نبالغ اذا قلنا ان فخر الدين قد اوجد الوطن اللبناني بمعناه الصحيح ، كما عرفه المعاصرون، على انه وحدة سياسية تتألف من قوم يقطنون اقليماً ذا حدود معينة، تجمعهم وحدة الاماني والشعور بالمصير الواحد .

وجدير بالذكر ان الامراء اللبنانيين العرب ، منذ آل تنوخ في القرن السادس عشر، كانوا حريصين على ان يؤيدهم الشعب عندما تؤول اليهم الامارة ، سواء انتقلت بالارث او احرزوها بحد السيف . وقد دأب فخر الدين من بعدهم على استشارة الشعب ، فكان يرجع اليه في مؤتمرات يعقدها مع ممثليه قبل اتخاذ اي قرار هام في امور السلم او الحرب . كما انه كان يشرك في الحكم الماروني والدرزي والسني، معوّلاً عليهم في توجيه السياسة الخارجية وتصريف شؤونها.

فلولا هذه الروح، الشبيهة بالروح الديمقراطية، التي راعت حقوق الجماعات والافراد، ووحدت الجهود بسبيل الحرية التي من اجلها اعتصم اللبنانيون بجبالهم ، وعززت فيهم النزعة القومية ، لما أُتيح لفخر الدين ان يخلق جيشاً وطنياً من ابناء

لبنان دروزاً وموارنة ، تحدوه الغيرة على الوطن ، اصبح اقوى من جيوش الباشوات في سوريا باجمعها. بهذه الروح الموحِدة، وبهذه القوة الموحَدة، استطاع ان يدفع هجمات الولاة الاتراك وان يحمي استقلال لبنان العربي ويوطد اركانه .

ولولا هذه الوحدة القومية التي حققها الامير المعني ، لما تسنى له كذلك ان يبني سياسة دولية يساندها الشعب ، عززت القوة المادية ودعمتها . فلا المحمدي تأثر بالعاطفة الدينية في كفاحه ضد التركي الذي يدين بدينه ، ولا المسيحي انساق بميله نحو دولة مسيحية كانت الضرورة تقضي بالوقوف منها موقف الحياد والحذر . ذلك كان اساس الميثاق الوطني الذي كرسته من جديد ثورة ١٩٤٣ على الحكم الفرنسي ، فبُعثت منذ ذلك العهد دولة جمعت من المقومات ما أهّلها لانتهاج سياسة استقلالية في وسط الخضم التركي المعادي ، وللتعامل مع الدول الاجنبية تعامل الانداد والاكفاء .

التزام الحياد ازاء الدول الكبرى

كان على الامير فخر الدين ان يواصل دون انقطاع الذود عن استقلال لبنان فيقيه شر المؤامرات التي ما فتئت الدولة

العثمانية تحيكها للقضاء عليه ، متعمدة على عمالهـا الاتراك في طرابلس ودمشق وعكا والقاهرة . ولم يكن له مندوحـة عن ان يستعين لمقـاومة هذه المؤامرات بالدبلوماسية المرنـة التي تهيء له اصدقاء وحلفاء يعينونه على ان يقوى و يصمد .

لم يـكن من قطر عربي مستقل يستطيع الامير ان يلتمس منه العون ، فاضطر ان يتجـــه شطر الغرب طلباً للمساعدة والعسكرية والاقتصادية والفنية ،وقد وجد في رعاياه الموارنة خير عملاء له أو سفراء لدى الدول الغربية التي يدينون بدينها و يلمون بلغاتها . وجدير بالذكر ان السلطان والشاه قد انتحيا قبله ناحية الغرب يستنجد كل منهـــما ببعض دوله ضد الآخر .

على انه كان على الامير ايضاً ان يلزم الحذر في علاقاته مع الدول الاجنبية وتعاونه واياها على قضاء اغراضه ، علماً منه بانها لا تقل عن الدولة العثمانية طمعاً بملـكه ورغبة في السيطرة والاستعمار .

برز في الحلبة في ذلك الزمان اربع دول كبرى . أثنتان شرقيتان : الدولة العثمانية والعجم. واثنتان غربيتان :اسبانيا ، التي لم تكن تغيب الشمس عن ممتلكاتهـا ، ولم يضعفها بعد

فشل « الارمادا » امام شواطىء مملـكة اليزابيت الاولى . وفرنسا ، المتحالفة ضدها مع الدولة العثمانية منذ فرنسيس الاول. ولم تكن بريطانيا قد أستعادت مكانتهـا الدولية بعد الوهن الذي نجم عن ازماتها الداخلية ، ولا روسيا اطلت على البحر الابيض المتوسط .

على ان ثمة دولاً في المرتبة الثانية في الجناح الشرقي من البحر المتوسط . ولـكنها ذات شأن نظراً لموقعها الجغرافي بالنسبة للدولة العثمانيـة والشرق العربي ، وهي الجمهوريات الايطالية ، كالبندقية وجنوى وتوسكانا .

موقف برزت فيه حنكة الامير المعني فيما كان يقتضيه الامر من تعاون مع الدول الاجنبية تعاوناً يساعد على حفظ استقلال لبنان واحترام سيادته ، ولا يرتـــد عليه بالشر لما تضمره تلك الدول من رغبـة في التدخل بشؤونـه واستثمار مرافقه .

كان بوسع لبنان ان يتحالف مع دولة كبرى ضد الدولة العثمانية على غرار ما فعلت هي في حروبها . ولـكن يظهر انه آثر تجنب الارتباط باحدى الدولتين الكبريين ، اسبانيا او فرنسا ، خشية اطماعهما الاستعمارية وحـــذر الوقوع تحت

سيطرتهما . فلم يلجأ اليهما الا في اشد الازمات ، عندما كانت توشك القوات التركية ان تتغلب عليه فيضطر ان يلتمس العون من اي مصدر كان .

ولم يكتمه ممثل توسكانا ، وهي من الدول الراغبة في التعاون معه ، ان اسبانيا لا ترحل بسهولة عن بلد تحل فيه . هذا الى انه كان يشك في نيات فرنسا وسياستها لتقربها من الباب العالي في نضالها ضد اسبانيا ، كما كان يخشى ان يستثير السلطان وفرنسا معاً اذا عقد تحالفاً مع اسبانيا .

لذلك جنح الامير اللبناني الى الحياد بين الدول الكبرى ، والاتفاق مع احدى الدول الصغيرة التي لا يحدوها الطمع في ملكه ولا تتيسر لها قوة تفوق قوته وتمكنها من التدخل في شؤونه . وقد اختار عام ١٦٠٨ جمهورية توسكانا التي كانت على تفاهم مع الاب الاقدس وتتمتع بالتالي بعطف مستشاريه الموارنة وثقتهم ، فعقد معها معاهدة انطوت على بنود حربية سرية تستهدف الدولة العثمانية .

وهكذا تبدو سياسة لبنان في ذلك العهد الاستقلالي الاول صادرة عن رغبة الشعب ، ملتزمة الحياد بين الدول الكبرى ، مستهدفة حماية الاستقلال بالتعاون السياسي مع

دولة لا يكون لها، كما لا يكون لسواها ، مركز ممتاز في لبنان ، ولا تتمتع بالقدرة على التدخل في شؤونه الوطنية .

اتجاه السياسة اللبنانية نحو التعاون الاقتصادي مع جميع الدول دون تمييز، وطلب المعونة الفنية من الدول الصغرى .

ان هذا الاتجاه في التعاون الاقتصادي والفني قد اتبع تطبيقاً لسياسة الحياد وما يترتب عليها من الامتناع عن منح امتيازات خاصة لاحدى الدول ، ولا سيما الكبرى منها ، يتيح لها فرص التدخل في سياسة لبنان واموره الداخلية .

فتح فخر الدين مرافىء بيروت وصيدا وطرابلس لسفن الدول جميعاً ، مسهلاً القدوم اليها لقوافل دمشق وحلب ومصر . فنشطت العلاقات الاقتصادية والتجارة العابرة ، وازدهر لبنان ازدهاراً لم يبلغ مثله اي قطر من الاقطار العربية الخاضعة للحكم التركي .

وقد ساعد اليسر والعمران على تعزيز طاقة الدفاع عن سلامة البلاد ، اذ اتيح لفخر الدين ان يقيم الاستحكامات ، ويصلح الحصون والقلاع ، وان ينفق عن سعة على جيش قوي .

واستمد المعونة الفنية، ولاسيما للبناء والزراعة، من بعض الدول الاجنبية، واستقدم منها المدافع والعتاد، ولكنه تحاشى قدر المستطاع ان يطلب معونة احدى الدولتين الكبريين ، فرنسا او اسبانيا .

وكانت فرنسا تتمتع في السلطنة العثمانية بمركز ممتاز لم يكن يُسمح بموجبه للسفن التجارية المنتمية لبعض الدول الغربية ان تدخل المرافىء العثمانية وتتجر فيها الا رافعةً العلم الفرنسي . فحرر الامير هذه السفن في المرافىء اللبنانية من القيد المفروض عليها ، متحدياً بذلك الدولتين الكبيرتين المتعاقدتين ، فرنسا والباب العالي ، مؤكداً سيادة لبنان الداخلية والخارجية ، وسياسته المبنية على مبدأ معاملة جميع الدول على قدم المساواة .

ولم يتوان فخر الدين عن تعزيز الثقافة التي كانت نخبة من الموارنة قد بادرت الى نشرها في ربوعها ، فشيدت المدارس تلقن اللغات الاجنبية والعلوم الحديثة ، واوفدت البعوث الى اوربا ، وانشأت اول مطبعة في الشرق تطبع بالحرف العربي، وبالقبطية والسريانية والفارسية .

فاحتل لبنان منذ ذلك التاريخ المنزلة التي مكنته من ان

يحمل رسالة ثقافة وحضارة لم تنطفىء جذوتها خلال فترات الانحطاط السياسي والسيطرة التركية المتزايدة التي تلت عهد المعني الكبير ، وان يسهم ايما اسهام خلال القرن التاسع عشر في بعث الادب العربي والهاب الشعور القومي .

لم يطل عهد الاستقلال السياسي الناجز في لبنان بعد ان خان الحظ فخر الدين واعوزه النصير ، فخذلته حليفته في اليوم العصيب ، واعرض عنه من كان يخطب وده من الدول الغربية . هذا في حين اخذت شعلة الحرية تستعر تباعاً خلال القرون التالية في نجد ومصر واليمن ، ثم لا تلبث ان تخمد كذلك ولو الى حين ، كما بدأت دول البلقان تشق طريقها نحو الحرية .

ولئن فقد لبنان معظم معالم سيادته الخارجية بحيث اصبح امراؤه الشهابيون يتولون السلطة برضى الدولة العثمانية او بمساعدتها العسكرية امثال الامير بشير الثاني ، يدفعون اليها الجزية ويحرصون على ان يظلوا على حسن علاقة بعمالها في الاقاليم المجاورة ، الا انه حافظ على نوع من الحكم الوطني الذي حفظ له شخصيته اللبنانية العربية في عباب الطغيان العثماني وقد اوشك ان يكون البلد العربي الوحيد الذي ظلت

لغة الضاد لغته الرسمية ، بينما استتركت لغـــة الدواوين في
اغلب البلدان العربية .

القضية اللبنانية

فان اللبنانيين لم ينقطعوا يومــاً عن السعي لاستعادة ما
فقدوا من معالم الاستقلال. سعى الى ذلك الامير بشير الثاني
مرة عندما تحالف مع محمد علي الـكبير ضد السلطـان مراد
الرابع لقاء اعتراف العاهل المصري باستقلال لبنان استقلالا
تاماً . ولـكن اللبنانيين ، بعد ان بذلوا لابرهيم باشا المساعدة
التي مكنته من ان يدق ابواب اسطنبول ، ثاروا عليــه عندما
بادر الى خرق حدودهم والاعتــداء على حريتهم وحقوقهم
الديمقراطية. انطلقت الثورة الشعبية من دير القمر عام ١٨٤٠
متحدية الامير بشير الذي ظل على ولائه لمحمد علي، كما انطلقت
منها قبل مئتي عام الانتفاضة الاستقلالية الاولى التي كونت
لبنان الحديث . وكانت بريطانيا وحلفاؤها تنتظر هذه السانحة
فمدت اللبنانيين بالنجـدة ، فاضطر ابرهيم باشا آخر الامر ان
ينكفىء عائداً الى مصر .

ولـكن السلطان ايقن ان تحالف لبنان ومصر كاد يودي

به وبالاسرة العثمانية ، وان الروح القومية اذا ما توطدت في
لبنان باتت مثـالا يحتذى في سورية وفلسطـين والشرق
العربي . فلم ير مندوحة عن القضاء نهائياً على الحكم الوطني
المستقل في لبنان . واية وسيلة اجدى للقضاء عليه من تفكيك
عرى الوحدة الوطنيــة التي لم ينشأ الاستقلال ويدم الا بها .
فـكانت المساعي لاثارة النعرات الطائفية بين الموارنة والدروز،
وكانت الفتن التي نشبت بين الاهلين وامتدت حتى الفاجعة
الـكبرى سنة ١٨٦٠ . وقد ذهبت الدولة العثمانيــة الى حد
تقسيم البلاد ، اخذاً برأي الحـكومـة الانكليزية . ولعلها
كانت الظاهرة الاولى لسياسة بريطانية تقليدية، سياسة التقسيم
التي تتابعت في ارلندا والستر، وازاء الولايات المتحـــدة في
حربها الاهلية ، وفي فلسطين والهند وقبرص ، وربما في محاولة
شمعون اليائسة لتقسيم يسفر عن انشاء لبنـان مسيحي . قسم
الوطن اللبناني قسمين ، احدهمـا ماروني في الشمال ، والآخر
درزي في الجنوب، بحيث اعيـدت الحالة ال ما كانت عليه
قبل الوحدة الوطنية التي تحققت على يد فخر الدين الثاني .

وثار اللبنانيون ثورة اخرى عام ١٨٤٢ بعد ان فشل الامير
بشير الثالث ، صديق الانكليز ومرشحهم ، وحـاول الباب

العالي للمرة الاولى في التـــاريخ ان ينصب والياً عثمانياً على لبنان ، وفي نظر اللبنانيين ان الامير الوطني الذي ينتخبونه وفقاً لتقاليد قديمة و يرضون عنه،هو رمز استقلالهم وسيادتهم.

على ان المؤامرة الاجنبيـة التي استهدفت القضـاء على الوحدة الوطنيـة ، اسفرت عن فقدان لبنان معظم مظـاهر استقلاله وتقلص حدوده وانكماشه في جباله .

ولكن على الرغم من ان بروتوكول سنة ١٨٦١ المعدل سنة ١٨٦٤ اقتطع من الوطن اغنى اجزائه وأهم مرافئه، وثبت التفرقة بتكريس الطائفية في الحكم ، وجعل من لبنان المصغر متصرفيـة مستقلة ذات امتيازات لم تحو من عنـاصر الحكم الذاتي الا الشيء اليسير ، فقد ظلت القضية اللبنانيـة ، قضية الاستقلال واستعادة الاراضي المغتصبة ، محور الآمال والجهود الشعبية في لبنان وفي المهجر ، حتى تحقيقهـا في عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٣ .

وكان مجلس الادارة ، حسب احكام البروتوكول ، محـدود الاختصاصات . غير انه ، على مثـال مجلس العموم البريطاني في طوره الاول ، اخذ يستعين بحقه في مراقبـة الشؤون المالية لينتزع حق التشريع . هذا بينما كانت جمعية

الاتحاد اللبناني تسعى جاهدة لاستعادة حدود لبنان الطبيعية ومعالم الحكم الذاتي شيئاً فشيئاً .

وهكذا تصح في الشعب اللبناني الكلمة المأثورة : ان كفاح شعب، جيلاً بعد جيل ، بناء يرتفع حجراً فوق حجر .

لبنان والقضية العربية

وقد ادرك اللبنانيون وهم يجاهدون لاسترجاع استقلالهم ان الحرية في عالم واحد كالعالم العربي لا تتجزأ، وان قضيتهم وقضية العرب الأُخر لا تنفصلان ، وان السير بهما معاً ضماناً للنجاح . ولم يفتهم ان مصير الحكم الوطني في لبنان كان مرتبطاً ، في نظر الاتراك انفسهم ، بقضية العرب اجمع .

وكان لبنان ، وهو اول من نزع الى الاستقـلال ، اول مسرح للجمعيـات السياسية التي نشأت في آخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، تعمل في السر والعلانية على ايقاظ روح القومية العربية والتحرر من النـير العثماني . والى القارىء هذه النبذة من كتاب « لبنان في عهد الاستقلال » من منشورات المؤتمر الثقافي العربي الاول المنعقد عام ١٩٤٧ توجز هذه المرحلة من مراحل الاستقلال :

« تجاوبت اصوات ابناء لبنـــــان ، شعراء وساسة ومفكرين ، بين اسطنبول والقاهرة وباريس وبيروت والمهاجر الاميركيه ، داعية العرب الى الاستيقاظ من رقادهم ومعاودة السير مع ركب الحضـــــارة الانسانيه . فينشدهم ابرهيم اليازجي من نصف قرن ونيف ، في اول جمعية تحريرية في الدولة العثمانيـة ، وقد اسست في بيروت : تنبهوا واستفيقوا ايها العرب ... واسكندر عمون الذي حمل لواء التعاون العربي بين لبنان وسائر الاقطار العربية منذ العام ١٨٨٠ وكان في طليعة المناضلين لاستقلال العرب ، والامير شكيب ارسلان الذي كان رسول العروبـة تحت كل كوكب ، ورضا الصلح والامير عمر الشهابي ومحمد محمصاني وسواهم من اهل الفـكر ، ينذرون القـلم والنفس ، حيثما حلوا ، للدفاع عن الحريـات المكلومة ... »

وتتابعت الجمعيات ، الجمعية العربية الفتـاة ، والمنتدى الادبي ، والاتحاد اللبناني ، وحزب اللامركزية ، والجمعيـة الفتاة ، وقد ضمت العدد الكثير من احرار لبنان وسورية وفلسطين والعراق . وكانت مصر بمن برز فيها من مواطنين امثال احمد عرابي ومصطفى كامل ، موئل بعض هذه الجمعيات

ورجالها وصحافتهم الحرة

ولن يغرب عن البال ان تعاون لبنان وسورية في سبيل الاستقلال كان حجر الزاوية في التعاون العربي الشامل . فقد نشأ التعاون اللبنـــاني ـــ السوري في المؤتمر العربي الاول الذي ضم احرار البلدين ، تعاوناً اخوياً صادقاً كرسه شهداؤهما الذين عُلقوا معاً على اعواد المشانق .

تنادى العـاملون في الحقل الوطني في لبنـان وسورية وفلسطين فعقدوا ذلك المؤتمر عام ١٩١٣ في باريس ، وقد عُهد برئاسته الى عبد المجيد الزهراوي من سورية ، وبنيابة الرئاسة الى كل من اسكندر عمون ، رئيس الاتحاد اللبناني في القاهرة ، وشكري غانم . ومن ابرز اعضائه الدكتور ايوب ثابت وشارل دباس ، من رؤساء الجمهورية اللبنانية ، وعبد الكريم الخليل ، رئيس المنتدى الادبي ، وندره مطران وجميل مردم بك وخير الله خير الله ونعوم مكرزل وعوني عبد الهادي ومحمد مختار بيهم . وقد كان نصيب معظم هؤلاء الحكم عليهم بالاعدام بتهمة التآمر لسلخ بعض اجزاء الدولة العثمانية .

وفيما كان احرار لبنان وسائر البلدان العربية يكافحون من اجل استقلال بلادهم ، كانت الدول الغربية تنظر اليهم

كغنيمة تطمع في ان تستولي عليهـا بعد القضاء على الدولة العثمانية . فكّرت منذ القرن الثامن عشر في الاستيـلاء على ممتلـكات « الرجل المريض » ، وقد وقعت سنة ١٩١٢ اول اتفاق يوزع بينها مناطق النفوذ توطئة لاحتلالها واستعمارها .

وفي العام ١٩١٦ وضع في لندن اتفاق سيكس ــ بيكو الذي كانت نتيجته تقسيم البلاد العربية ثم فرض الانتـداب على سورية وفلسطين والعراق ولبنان .

ان اتفــاق سيكس ــ بيكو يلقي النور على حديث جرى سنة ١٩١٧ في القاهرة بين بيكو ، موقعه من الجانب الفرنسي ، وأسكندر عمون ، بصدد مصير لبنان بعد الحرب ، وكان هذا الاتفاق ما زال سراً مكتوماً لم تفضح امره روسيا السوفياتية . ذلك ان بيكوقصد الى اسكندر عمون يستوضحه رأيه فيما عسى ان تكون علاقات لبنان بفرنسا بعد ان يستولي الحلفاء على القطاع السوري ــ اللبناني . فلما اجابه بانه يمكن عقد معاهدة بين لبنان وفرنسا على قدم المساواة ، وكانت مصر لا تزال رازحة تحت الحماية البريطانيـة ترجو الخروج منها بمعاهدة ، ابتسم بيكو وقال: معاهدة بين فرنسا ولبنان ؟ كأنه يستعظم ان يطمع لبنان على صغره بان تتعاقد فرنسا معه على

قدم المساواة . لم يدرك اسكندر عمون اذ ذاك أن سر جواب بيكو انما كان لوجود اتفاقيـة ١٩١٦ السرية في حقيبتـه ، ولـكن تراءى له ، في اقل من لحظة ، ما سوف يكون شأن فرنسا في لبنان ، كما اثبتته الاحداث . فقطع المفاوضـة مع ممثلها ولبى الدعوة التي انفذها اليه الملك حسين والاميرفيصل للانضمام الى الثورة العربية على اساس استقلال لبنان .

ولقد آمن احرار لبنان وسائر العرب بمبـادىء ولسن الديمقراطية ، ولكنهم ما لبثوا ان رأوه يتراجع عنها امام النزعة الاستعمارية السائدة في اوربا ويقبـل التقسيم والاحتلال . وغاية ما افاد لبنان والدول العربية من اعلان هذه المبادىء انه ابدل نظام الانتداب من نظام الاستعمار ، على ما في ذلك من مسعى فاشل لاخفاء الحقيقة تحت ستار الوهم وذر الرماد في العيون .

وتابع اللبنانيون الاحرار جهادهم ، فاختلط دمهم بدم اخوانهم السوريين في ميسلون ، وظلوا بعد الهزيمة العسكرية يناضلون حتى زوال الانتداب وانتهاء عهد الاستعمار .

• • •

ولقد ساهم في هذا الجهـاد من اجل الاستقلال ، وفي

تنفيذ السياسة الوطنية التحررية ، اخوان لنا مغتربون ، أُولو نشاط وذكاء وخلق ، لم ينسوا وطنهم الاول ، بل حفظوا حبه في حناياهم ، ولبوه كما لبوا سائر العرب عند كل داعٍ ، فكانوا خير رسل لنا في بقاع الارض .

واذا كان لمواطنينا في ديار الغربة ما لهم من شأن ومقام ونفوذ، فاعانوا على تنفيذ سياستنا الوطنية ، وعلى تسهيل دأبنا الدبلوماسي في مهاجرهم ولا سيما في اروقة الامم المتحدة ، فلاشك في انه سيكون لابنائهم شأن مماثل ، اذ انهم يعتبرون ابناء البلاد التي نزلوها وستفتح السبل امامهم بأهون ما فتحت امام ابائهم ، فيستطيعون خدمة لبنان والشعوب العربية بوسائل اقوى واجدى ، هذا اذا حافظ لبنان على علاقته الولائية بهم ، وارسخ في اذهانهم اصلهم اللبناني ، ووطد في قلوبهم حب الوطن الصغير الذي ابصر اجدادهم النور فيه .

• • •

ولقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية مراحل تطور الحياة اللبنانية في حقليها الداخلي والخارجي ، وبروز لبنان بلداً حراً مستقلاً اضحت له في الاندية الدولية ، على قصر الزمن ،

المكانة المرموقة . ولا غرو فقد خرج لبنان في عهده الاستقلالي الحاضر ، من اطار ضيق محدود فرض عليه ، الى ميدان العمل الفسيح ، واصلاً حاضره بماضيه . بماضٍ اشرق في عهد فخر الدين ، كان فيه الانبعاث الادبي الذي تمخض عنه اساس الوعي القومي والنهضة السياسية في العالم العربي .

فكان لزاماً على لبنان اول الامر ان يوطد تعاونه مع الدول العربية الشقيقة على اسس راسخة من الاخوة والتضامن والايمان بمقدرات العرب ، فساهم مساهمة فعالة في وضع ميثاق جامعة الدول العربية ، كما ساهم مخلصاً في كل مرحلة من مراحل تنفيذه .

وما لبث ان انطلق وسائر الدول العربية في مجالات العالم الرحبة ، وفاء برسالة انسانية خالدة ، متعهداً وهذه الدول مبادىء السلام والمثل العليا التي تسمو بالانسان الى ما اراده له الله تعالى من خير وفلاح ، عاملاً على تطبيقها في الشرق والغرب على السواء .

٢

مبادئ السياسة الخارجيّة اللبنانيّة

مبادىء السياسة الخارجية اللبنانية

ان المبادىء التي اعتمدتها السياسة الخارجية اللبنانية في مستهل القرن السابع عشر ابان الثورة على العثمانيين ، هي نفس المبادىء التي اعتنقها اللبنانيون في اعقاب ثورتهم على الانتداب الفرنسي عام ١٩٤٣ .

ولا غرو اذا ثار الشعب اللبناني المرة تلو المرة ، ولكن على حكامه ، عندما تنكروا لتلك المبادىء . المرة الاولى عام ١٨٤٠ ، لما استباح ابرهيم باشا حقوقه وحرياته التقليدية واخلّ بالتعهدات المقطوعة للامير بشير دون ان يحرك الامير ساكناً ، وقد نهض الشعب يطالب بحق « الشوفة » ، وما هو الا حقه الموروث في المراقبة على اداة الحكم وعلى تصريف شؤون البلاد .

وانتفض الشعب المرة الثانية في ربيع عام ١٩٥٨ ، انتفاضة لم يسبق لها مثيل في شدتها ومداها ، لانحراف الحكام عن السياسة اللبنانية الصميمة ، اذ اعتلوا مقاعد الحكم ضد

ارادة الشعب بما ساد الانتخابات النيابية من ارهاب وتزوير، واستغلال لآلام الشعب الذي المت به الزلازل والكوارث، ورشوة بمال الاجنبي ، وتهديد بقواته الراسية امام السواحل اللبنانية. ثم فرقوا بين الطوائف وعناصر الشعب بدعايات مضللة ودسائس جاوزت دسائس الاتراك ومؤامراتهم بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ ، طعنت الوحدة الوطنية طعنة لا يزال لبنان يعاني آثارها . وعبثوا بحقوق الشعب وحرياته الديمقراطية العريقة التي كرسها عهد الاستقلال الاول، سالكين سياسة خارجية أبعد ما تكون عن الحياد التقليدي ، انطوت على الجفاء نحو دول عربية شقيقة ، وعلى منح دولة غربية كبرى مركزاً ممتازاً أباح لها التدخل في شؤوننا الوطنية ، الى ان انتهى بهم الامر الى استدراج الغرباء ليساندوهم ضد الشعب الغاضب لحرياته وكرامته، فاحتلت قواتهم ارض الوطن، معتدية على استقلاله، ممتهنة حريته وسيادته . وكان ختام هذه المخزيات المحاولة المجرمة لاعادة تقسيم سنة ١٨٤٢، وانشاء وطن لبناني مسيحي لن يكتب له الدوام معنوياً ولا سياسياً ولا اقتصادياً .

ومن اروع ما شهد العالم في هذه الثورة ، مشهد يسمو على النضال المسلح وينشر عليه من علٍ الطابع الوطني الاصيل،

هو تضامن زعماء المسيحيين مع اخوانهم المحمديين ، رغم ما سدد اليهم من سهام مرهفة استهدفت وطنيتهم وكرامتهم ، وفي مقدمتهم بطريرك الطائفة المارونية ، فاعادوا ذكريات الماضي الحافل بالتضحيات الوطنية في سبيل كفاح واحد لولاه لما حفظت وحدة الشعب وحياته وحريته .

اذن فالمبدأ الاول لسياسة لبنان الخارجية الذي اثبت الشعب اللبناني حرصه عليه واستبسل في الدفاع عنه ، انما هو ان تنبثق هذه السياسة عن ارادته الحرة .

سياسة خارجية تنبثق عن ارادة الشعب

يجب ان نذكر دائماً ان الشعب اللبناني يتكون من أسر روحية جمعتها البيئة الجغرافية ، وصهرها النضال المشترك في سبيل الحرية، والشعور الجماعي الناشىء مع الاجيال نحو الوطن اللبناني .

ولا يسلم الولاء للوطن من شوائب الطائفية، ومن النزعة الفردية التي يتسم بها المواطن اللبناني ، الا اذا شعرت كل طائفة وشعر كل فرد بان الوطن للجميع ، فاذا ما جاهدوا وضحوا بسبيله ، فانهم يتمتعون ايضاً على السواء بخيراته

وازدهاره وعزته .

لذلك كان الحكم في لبنان ، حكم الامراء انفسهم المفطورين على حب السلطة ، حكماً قائماً على اساس ديمقراطي من قبل ان تعرف الديمقراطية الغربية في الشرق .

وقد تعززت هذه الروح الديمقراطية في العصر الحديث بعد ان عم التعليم جميع الطبقات في لبنان ، فكاد يفيد منه كل شاب وكل شابة ، وبعد ان ازدادت النزعة الفردية عمقاً وشيوعاً .

فان كان الحكم الدكتاتوري غير مألوف في عهد الامراء، فكيف يمكن ان يذعن له اللبنانيون في هذا العصر، فيخضعوا لحاكم من ابناء احدى الطوائف لا يستمد سلطته من الشعب على اختلاف طوائفه، ولا يمارسها لمصلحة الشعب كافة، سواء في الشؤون الداخلية او العلاقات الدولية .

اقرّ اللبنانيون بهذا الواقع ، فاجتمعوا عام ١٩٤٣ حول ما اسموه الميثاق الوطني ، اذ كانوا يتأهبون للمعركة الفاصلة من معارك الاستقلال والسيادة ، وقد رسمت خطوطه في البيان الوزاري الاول لحكومة رياض الصلح في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ ، وفي خطابين تاريخيين لرئيس الجمهورية الشيخ بشاره

الخوري في طرابلس وفي الديمان .

والميثاق الوطني عهد بين اللبنانيين جميعاً، ارتضى بموجبه المسيحيون والمحمديون لبنان وطناً لهم بحدوده الطبيعية المعينة عام ١٩٢٠، واعتمدوا سياسة استقلالية تنشد التعاون الصادق بين لبنان العربي وسائر الدول العربية . فهو اذن ميثاق يثبت الوحدة الوطنية والسياسية والخارجية .

ويلاحظ انه لم يمض وقت طويل حتى استجاب لبنان الى دعوة مصر للتشاور وسائر البلدان العربية فيما عسى ان تكون علاقاتها وتعاونها، وساهم مساهمة فعالة في وضع بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٤ ، وميثاق جامعة الدول العربية في مطلع عام ١٩٤٥ . وتلا ذلك اشتراكه في وضع معاهدة الدفاع المشترك العربي والتعاون الاقتصادي عام ١٩٥٠ . وقد أخذ المشروع اللبناني اساساً لميثاق الجامعة ولمعاهدة الدفاع .

وان هذه السياسة الخارجية التي انطوى عليها الميثاق الوطني، والوثائق الدولية التي ارتبط بها لبنان، بما فيها ميثاق الامم المتحدة ، انما كانت وليدة ارادة الشعب باسره ، استمدت منه القوة لتثبت وتدوم مدة اثنتي عشرة سنة . وما كاد الحاكمون ينحرفون عنها ، عابثين بارادة الشعب ، حتى

ثار ثورة لا هوادة فيها ، ولم يهدأ الا بعد ان اطمأن الى زوال اولئك الحاكمين وصدور بيان رئيس الجمهورية المنتخب اللواء فؤاد شهاب في ١٥ آب المنصرم مؤذناً بالعودة الى سياسة الميثاق الوطني .

اهداف السياسة اللبنانية ووسائلها

نستطيع ان نوجز اهداف السياسة اللبنانية المستندة الى ارادة الشعب بهذه العبارة: المحافظة على كيان لبنان واستقلاله، بعد ان ساهمت في تحقيقه . ثم العمل على تعزيز اوضاعه الدولية وتنمية العمران فيه ، واتاحة الفرص له لتأدية رسالته .

تتفق هذه الاهداف مع المبادىء الحديثة التي ينبغي ان تقوم عليها الحياة الدولية . في حين ان بعض السياسات الاجنبية لا تزال مثقلة بأدران الماضي . فبماذا تتميز هذه السياسة الحديثة التي تنسجم معها سياسة لبنان ؟

تعمل السياسة لاحد هدفين : للفتح والتوسع والاستعمار ، ووسيلتها القوة والمحالفات . او للاستقلال وصيانة الاوضاع وسلامة الوطن ، واعتمادها في هذا العصر على الحق

الدولي والعدالة الدولية ، وعلى مبدأ الامن الجماعي المستحدث.

ان سياسة الفتح والتوسع ، العريقة في القدم ، قد نشطت من نيف ومئة عام ، لاقتسام البلاد العربية واستغلال مرافقها . شهد القرن التاسع عشر وقوع سلسلة من البلدان العربية في قبضة المستعمر ، من الجزائر وتونس ومصر والسودان ، الى عدن ومسقط وعمان وحضرموط وسائر المحميات حتى قطر والكويت والبحرين . وكان امير البحر البريطاني سيدني سميث ، قاهر نابليون امام عكا ، قد عرض على الامير بشير ان يجهز حملة لبنانية ينقلها اسطوله لتحتل الجزائر قبل ان تغزوها فرنسا . وابرز حدث دبلوماسي في التاريخ المعاصر هو الاتفاق الذي عقد في العام ١٩٠٤ بين فرنسا وبريطانيا ، فاطلق يد الاولى في مراكش ، ويد الثانية في مصر والسودان . وما عتم ان نالت اسبانيا وايطاليا سهميهما من الغنيمة . وقد سجلت هذه السياسة آخر فوز لها في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، اذ فرضت الانتداب على لبنان والدول العربية المجاورة ، وفقاً لاتفاق فرنسي — بريطاني آخر ، اتفاق سيكس بيكو عام ١٩١٦ ، وانشأت في فلسطين رقبة جسر دائمة للاستعمار بالتعاون مع اليهودية العالمية ، بعد ان

تراجع ولسن عن نقاطه الاربع عشرة بما فيها حق الشعوب في تقرير مصيرها .

اما الدبلوماسية الحديثة الهادفة الى الاستقلال والحفاظ عليه ، وابعاد شبح الحروب عن العالم ، فقد برزت في ميثاق الامم المتحدة . وهي اذ تبغي نبذ الفتوحات وصون السلام العالمي ، تعتمد مبدأ جديداً يحل محل الاحلاف ويتقي سيطرة الدول الكبرى المتحالفة ، مبدأ الأمن الجماعي ، كوسيلة لحفظ السلم بالاتفاق بين الدول جميعاً وتضامنها في رد العدوان ومعاقبة المعتدي .

ولكن هيهات ان تفوز هذه السياسة وان تحقق الامنية التي كان يرقبها العالم في دمبرتون اوكس وسان فرنسيسكو . فمبدأ الامن الجماعي الذي أقرّه اذ ذاك ميثاق الامم المتحدة لا يزال مفتقراً الى اتفاق الدول الكبرى ليتسنى للمؤسسة العالمية انشاء جيش يكفل تطبيقه، ولتباشر تلك الدول نزع السلاح، فيصبح الامن الجماعي حقيقة واقعة وشرعة تسود علاقات الشعوب دون استثناء .

فبينما كانت الامم المتحدة تنشد قيام هذه القوة الدولية الواقية، اذا بقوتين تنشآن وتتسابقان في التسلح ،والدول بينهما

في حيرة من امرها ، تتجاذبها السياسات وتتناهبها الاهواء .

ولم يكن لبنان ولا البلاد العربية بمنأى عن هذا الاضطراب العالمي .

أُعلنت مبادىء للحياة الدولية السلمية في ميثاق الامم المتحدة، فنهض لبنان ونهضت الدول العربية والشرقية تؤيدها وتحتمي بها .

وانشئت جامعة الدول العربية، فاعتمدت نفس المبادىء الانسانية ، وما فتئت تذود عنها في اجتماعات الامم المتحدة وفي المؤتمرات والعلاقات الدولية .

ولكن المبادىء الانسانية ، في كنف المنظمة العالمية ، لم تغن في البداية في كثير من الاحيان، فلم تنصف الامم المتحدة فلسطين، ولم تستجب لطلب مصر كما استجابت لطلب ايران ان تجلو الجيوش الاجنبية عن اراضيها ، وفي هذا التفريق بين مصر وايران دليل من الادلة العديدة على ان المصالح السياسية ما زالت توحي من طرف خفي الى المنظمة الدولية خططها وقراراتها .

لبنان والامم المتحدة

غير ان الدبلوماسية اللبنانية، وقد اعتنقت مبادىء الامم

المتحدة ، لم تنفك عن تأييدها . فقد كان لانضمام لبنان الى الامم المتحدة نتيجتان هامتان :

الاولى ان ميثاق الامم المتحدة يضمن استقلاله كما يضمن استقلال كل عضو من اعضاء المؤسسة الدولية . هذا فضلاً عن ان الوفد اللبناني فاز بان ادخل في الميثاق المادة الثامنة والسبعين التي تنص على ان نظام الوصاية، الذي خلف الانتداب، لا يطبق على اي بلد اصبح عضواً في الامم المتحدة . وهكذا تم للبنان وسورية اعتراف خمس وخمسين دولة بانتهاء الانتداب عليهما وتثبيت استقلالهما .

والنتيجة الثانية لانضمام لبنان الى ميثاق الامم المتحدة هي قيام علاقاتنا مع الدول الاعضاء على اساس المبادىء التي اقرها ، واهمها ما يتعلق بحقوق الانسان من اي لون كان، وحقوق الشعوب، ولا سيما حقها في تقرير مصيرها ، والمساواة فيما بينها ، وتحريم الحرب والدفاع عن السلم بمقتضى احكام الامن الجماعي .

مرّت بالامم المتحدة اثنتا عشرة سنة ، والسياسة اللبنانية لم تفتأ تعول على هذه المبادىء للدفاع عن قضايا لبنان والدول العربية ، وتأييد حقوق الشعوب المستضعفة .

وكانت سياسة لبنان تهدف على الاخص الى حمل الامم المتحدة على تطبيق هذه المبادىء في كل مكان وكل زمان ، لا فرق في نظره بين شعب وشعب ولا تمييز بين عهد وعهد . وهكذا ايد لبنان نظام الامن الجماعي عندما اثيرت قضية الاعتداء على كوريا الجنوبية ، مطالباً كذلك بكل شدة ان يطبق هذا النظام كما في كوريا كذلك في فلسطين .

ولكن اذا كانت الامم المتحدة قد تنكرت بادىء الأمر لمبادئها واهدافها ، فلم نفقد مع ذلك الثقة بها . فلا بد للمنصف من ان يعترف بانها اخذت تنهض بهذا الامل من بعد ان دخل عليها دم جديد انعشها ، بدخول جمهرة من الدول الشرقية المتعطشة لتلك المبادىء والاهداف ، التواقة الى ما تحمل في ثناياها من امال . وحسبنا ان نذكر ، بعد كارثة فلسطين ، كيف انتزعت وثيقة استقلال ليبيا ، اي وثيقة الحياة ، من يد الامم المتحدة . وكيف نقلت قضية شمالي افريقيا ومعضلة التمييز العنصري من نطاقهما الداخلي الضيق ، الى الصعيد الدولي ، تمهيداً لحلهما وفقاً للمبادىء الانسانية . وكيف فازت اخيراً تونس ومراكش والسودان بحريتها واستقلالها. هذا فضلاً عن ان الدول الشرقية اخذت

تدخل الواحدة تلو الاخرى في حظيرة المنظمة العالمية على قدم المساواة مع اسيادها القدامى .

كان ذلك نتيجة لانشاء الكتلة الاسيوية — الافريقية في الامم المتحدة . كانت وفود البلدان العربية النواة ، وحولها انتظمت سائر البلدان الشرقية ، حتى كان مؤتمر باندونغ الذي ما زال صوته يدوي في المحافل الدولية مؤذناً بانتهاء عصر الاستعمار في العالم بأسره .

واخيراً كان موقف الامم المتحدة ازاء العدوان الثلاثي على مصر وانذارها المعتدين بالكف عن الهجوم والانسحاب ، وقرارها القاضي بجلاء القوات الاميركية عن لبنان والقوات البريطانية عن الاردن . هذا باستثناء موقف مجلس الامن ، الخاضع لنفوذ الدول الغربية الكبرى ، عندما تحدته اميركا بانزال قواتها الى ارض لبنان ، في حين ان القضية كانت بين يديه ، والمراقبون الذين اوفدهم يباشرون عملهم .

ومهما يكن من هذا الامر الاخير ، فان ما تقدم يشجع على القول بان الامم المتحدة ، بعد ان سادتها روح ديمقراطية أتتها من الشرق ، تبدو بحق انها نظام المستقبل للعالم ، وان المبادىء التي اعلنتها لن تمحي من ضمير الانسانية ، ولو

تراجعت الى حين امام القوى المضادة ، والتقاليد المتأصلة ، والمصالح الخاصة ، والانانية العمياء .

التعاون الاسيوي الافريقي

وان نحن أشدنا بالجهود الذي بذله لبنان والدول الشرقية في الامم المتحدة ، نشعر بانه لزام علينا ان نذكر ان هذا لم يكن نضالاً كله ضد الامم الاخرى او بعضها ، بل كان ايضاً تعاوناً لاجل تعزيز مبادىء الامم المتحدة وما تعترف به من حقوق لجميع الشعوب .

وهذا النضال وهذا التعاون ، كان مصدرهما فكرة سائدة في القارتين المتخلفتين ، برزت في كفاح شعوبها ضد الاستعمار وتبلورت في المؤتمرات الشاملة التي عقدت في نيودلهي في كانون الاول ١٩٤٩ ، وفي باندونغ عام ١٩٥٥ ، وفي القاهرة عام ١٩٥٧ ، وفي اكرا عام ١٩٥٨ .

ولا شك ان مؤتمر باندونغ ، الذي التأم على صعيد حكومي عال ، وتهيّبته معظم الامم الغربية اول الامر ظناً منها انه نذير باعلان كفاح جماعي ضدها بتشجيع من الدول السوفياتية الممثلة فيه بشخصيتين بارزتين ، شواين لاي ، رئيس

حكومة الصين الشعبية ، ويونو ، رئيس حكومة بورما ، كان خير معبر عن آلام الشعوب الشرقية وامانيها ، فيما تهدف اليه من تحرير وانعتاق، وتساوٍ حقيقي بسائر الشعوب وفقاً لشرعة الامم المتحدة .

وقد كانت جريدة « اوسر فاتوري رومانو »،لسان حال الفاتيكان ، في مقدمة الصحف العالمية التي ادركت سمو الاهداف التي يرمي اليها المؤتمر ، اذ تلاقت هذه الاهداف والتعاليم السماوية من احترام لحقوق الانسان ، ومساواة بين الشعوب ، ونبذ للتمييز العنصري ، واشاعة للتعاون، وسعي حثيث من اجل السلام العالمي بالقضاء على اسباب التوتر والتنازع ، ووقف الاستعدادات الرهيبة لحرب مدمرة .

وتلاقت كذلك مقررات المؤتمر بالمبادىء الاساسية لميثاق الامم المتحدة الرامية الى تحقيق هذه الاهداف ، ليس فقط في المدى الآسيوي الافريقي، بل على الصعيد العالمي ، وفي مجالات شتى من التعاون الثقافي والاقتصادي .

ففي الحقل الثقافي ، اوضح المؤتمر - وهو ملخص للتقاليد القديمة التي تقضي بالتسامح ووحدة العالم- ان التعاون الثقافي بين البلاد الاسيوية والافريقية ينبغي ان ينمو داخل

الاطار الواسع للتعاون العالمي .

وفي المجال الاقتصادي، رحب المؤتمر بالتعاون مع البلاد خارج المنطقة ، وبرؤوس الاموال الاجنبية وبالمساعدات الاقتصادية .

وقد اوجز داج همرشولد هذا الواقع بكلمة واحدة : «ان مؤتمر باندونغ قد اظهر التعاون الوثيق بين الشعوب التي اشتركت فيه من اجل اهداف الامم المتحدة ومبادئها » .

أليس ذلك جميعه كالذي اشرنا اليه آنفاً على انه يتفق واتجاهات السياسة اللبنانية، وينسجم ورسالة لبنان الانسانية؟ ففي تأييد النهضة الشرقية والتعاون مع شعوبها مصدر قوة للبنان، كما كان تضامن تلك الشعوب من اسباب خروج مصر ظافرة في معركة قناة السويس، حيث تصارعت قوى الرجعية من جهة ، ومبادىء الامم المتحدة ونظيرتها من مبادىء باندونغ من الجهة الاخرى .

ان الذهنية الاستعمارية ادت الى الحربين العالميتين .

ولكن الحربين العالميتين حررتا الشعوب المستعمرة .

يقول الرئيس عبدالناصر في « فلسفة الثورة » انه يؤمن بكفاح واحد مشترك ، ضد عدو واحد : الاستعمار . ان مثل

هذا الايمان، يعمر صدر نهرو وسواه من ملايين الناس ، هو الذي خلق تضامن شعوب باندونغ، فضمها الى بعضها وجعلها تشدّ أزر مصر وكل شعب يكافح الاستعمار . وقبلاً اوحى مثل هذا الايمان الى احرار لبنان النهوض بقضية الاستقلال على انها قضية واحدة لا تتجزأ، وان يكافحوا كفاحاً واحداً من اجل استقلال لبنان وسائر الشعوب العربية .

وان لبنان يكون متسقاً في تفكيره وعقيدته السياسية اذا هو تضامن مع شعوب باندونغ كما تضامن سابقاً مع المجموعة العربية .

وانه ليلتقي وامنية غاندي التي تشع فوق النهضة الاسيوية الافريقية وتحدوها الى الامام: عالم واحد في سلام.

الميثاق الوطني والحرص على الاستقلال والسيادة الوطنية .

بعد هذا العرض العام لاهداف السياسة اللبنانية ووسائلها ، نعود الى تحليل عناصرها على ضوء الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ .

ان السياسة الخارجية التي ارتضاها اللبنانيون باكثريتهم

الساحقة ، محمديين ومسيحيين ، وانطوي عليها الميثاق الوطني اساساً للوحدة الوطنية وضماناً لاستقلال لبنان ، تتجلى فيما تم عليه الاتفاق بان يكون لبنان وطناً لهم بحدوده الحاضرة ، حدوده التاريخية ، وباستقلاله التام . فلا تفكر طائفة من طوائفه او فئة من ابنائه في الانضمام الى اتحاد او وحدة عربية ترغب عنها كثرة المواطنين ، وحدة يذوب فيها الاستقلال المنشود، ولا تتطلع طائفة اخرى نحو حماية دولة اجنبية ، حماية تنتقص من ذلك الاستقلال . هذا على ان تكون صلات لبنان بالدول العربية صلات اخوية رائدها التعاون المثمر، ولا تسفر علاقاته بالدول الاجنبية عن منح اية منها مركزاً يميزها عن سواها من الدول .

للميثاق الوطني اذن ، من حيث السياسة الخارجية ، ناحيتان : ناحية عربية من شأنها تحديد موقف لبنان من الدول العربية ، وناحية عامة تعني سائر الدول .

لنبحث اولاً الناحية العربية، وبخاصة استقلال لبنان تجاه سائر الدول العربية وطبيعة صلاته بها .

ليس بخاف ان الميثاق الوطني، الذي لم يرتد شكل عقد

خطي ، على غرار العقد الاجتماعي في عرف روسو ، افسح المجال للتفسير والتأويل ، فالنقاش فالاختلاف . فقد تباينت التيارات السياسية واتجاهات الاحزاب وبعض المفكرين والعاملين في الحقل الوطني حول السؤال التالي :

هل ان الميثاق الوطني وضع ليكون مرحلة ووسيلة ، او غاية ونهاية ؟

ممن يتزعم الحركة القومية التي تنزع نحو الوحدة حزب النداء القومي . اما مبادؤه واهدافه ، فقد اعلنها الندائيون في اول كانون الثاني ١٩٤٥ ملخصة فيما يلي :

١ -- لزوم وجود كيان لبناني موحد مستقل ذي سيادة وطنية قومية في حدوده الحاضرة التي تقررت نهائياً سنة ١٩٤٣

٢ — وان لبنان بلد عربي الارومة والطابع والمقصد .

٣ — وان ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة وضمن وطنية لبنانية صحيحة ، وضمن اساليب حكيمة للتوفيق والتنسيق المستمرين بين ذينك الامرين المقررين الواقعين — يباشرها قوميون صادقون — لا يمكن ان يقوم بينهما تعارض وتناقض ولا يجوز .

فالنداء القومي اذن، مع اعترافه بالكيان اللبناني وسائر

الكيانات السياسية العربية من جهة ، وبالقومية العربية من جهة ثانية ، لا يستثنى منها لبنان ، ينزع الى تحقيق الوطن العربي الا كبر .

فكأن النظرية القومية نظرية ثنائية ، يعمل الندائيون على التوفيق بين وجهتيها . و بعبارة اخرى ان القومية العربية في عرف الندائيين، قومية متحركة او ديناميكية ، تنطلق من اسس وطنية لا تنكرها ، الى مستقبل قومي الايام كفيلة بتحقيقه .

وفي الواقع ان الندائيين، مع احترامهم لارادة كل شعب من الشعوب العربية ، يعملون على تحقيق هدفهم الاسمى بالروية والوسائل المشروعة .

اما «حزب البعث العربي الاشتراكي» ، فلم يظهر الا من سنوات قلائل في لبنان وتلخص اهدافه في « الحرية والاشتراكية والوحدة » وفيها يقول كبير مفكري الحزب ميشال عفلق : « انها اهداف اساسية متساوية في الاهمية لا يجوز فصل او تأجيل بعضها عن البعض الآخر . ولكن الشيء الذي لا شك فيه ايضاً ، هو ان للوحدة تقدماً ورجحاناً معنوياً . »

ويؤمن البعثيون ان كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في اجزائها ومجموعها يجب ان تصدر عن هذه المسلمة: « وحدة الامة العربية » .

وهم اذ يقارنون بين الجامعة العربية التي خلقتها الدول لتقود الشعوب العربية في طريق التوحيد ، وبين الوحدة كما ينظرون اليها ، يرون ان الجامعة تجمع العجز الى العجز ، والاستثمار والاحقاد والمصالح الخاصة بعضها الى بعض ، بينما الوحدة التي ينشدونها تخلق العرب خلقاً جديداً . في حين يعتبر الساسة الحاكمون واتباعهم الوحدة شيئاً آلياً يبلغ بالتوحيد السياسي عندما تتهيأ الظروف وتسنح الفرص ، فان الوحدة في نظر البعثيين فكرة سياسية حية لها نظريتها كما للحرية والاشتراكية نظريتهما . ولها مثلهما نضالها المبدئي اليومي المنظم المستمر ، ومراحلها العملية التي تزيد في قوة النضال وتمهيد الطريق للنصر الاخير .

وحزب البعث يقاوم الشيوعية بقدر ما يقاوم النزعة الاقليمية والاقطاعية ، فيعتبر كليهما مرضاً اجتماعياً : « حركة مرضية في مجتمعنا ، هي حالة تحكم فئة قليلة بكثرة الشعب ، انها حالة الاقطاعية والاستغلال . وهناك جواب عليها مريض

ايضاً ، وهي الحركة الشيوعية التي جاءت تداوي المرض بالمرض » .

وثمة حزب ثالث ، القوميون العرب ، وهم كالبعث الاشتراكي حديثو الوجود في لبنان . وهم مثله لا يكتمون رغبتهم في ان يدفعوا بهذا البلد للحاق بقافلة البلدان العربية السائرة في طريق الاندماج والانصهار والوحدة .

اما الحزب القومي السوري، فيخالف الندائيين والبعثيين والقوميين على السواء في ناحية جوهرية ، اذ يرغب عن الوحدة الشاملة ، بتوحيد بلدان الهلال الخصيب ، بما فيها لبنان ، في اطار سورية الكبرى . ولن يخدع احداً زعمهم انهم لا يكنّون العداء للكيان اللبناني .

وعلى العكس من هذه العقائد والاحزاب، المطالبة بالوحدة العربية الشاملة او الجزئية ، تنهض احزاب لبنانية صميمة تمثل الكثرة من الشعب اللبناني او تعكس ارادته وامانيه ، لتؤيد الكيان اللبناني بوصفه دولة عربية مستقلة عن سائر الدول العربية ، تتعاون معها في حدود ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

في طليعة هذه الاحزاب اللبنانية ، الحزب التقدمي

الاشتراكي ، والكتائب اللبنانية ، والحزب الدستوري ، والكتلة الوطنية . وفي تعلقها بالعقيدة اللبنانية الصرفة وتمسكها بالميثاق الوطني كغاية ونهاية ، غنى عن الاسهاب في مبادئها واهدافها .

ولا يشذ عن هذه القاعدة الحزب التقدمي الاشتراكي ، على ما بينه وبين حزب البعث العربي الاشتراكي من صلة في حقل النشاط الاجتماعي والنزعة الانسانية . فالاشتراكية في دستور الحزب التقدمي الاشتراكي ، وفي برنامجه الملزم لجميع اعضائه ، وفي البيان الذي خاض الانتخابات النيابية على اساسه ، لا تتنافى والكيان اللبناني واستقلال لبنان وسيادته .

فالحزب مكون وفقاً للدستور ، في لبنان وليس مدعواً الى ان يتخطاه . ومما يتضمن برنامجه :

١ — اعتبار لبنان كياناً سياسياً حقيقياً ، ودولة عربية ذات طابع مميز خاص .

٢ — تأييد الشعوب العربية في نضالها لتحقيق سيادتها الوطنية .

٣ — استهداف التعاون الاوثق مع الشعوب التي تشارك الحزب المثل العليا ابتغاء فهم وتضامن كونيين يحققان اتحاد

المخلصين جميعاً .

٤ — التعاون فيما بين لبنان وسائر الدول العربية على اساس ميثاق الجامعة والضمان الجماعي . وتمكن هذا التعاون يكون رهناً بتطور الشعوب العربية نحو تحقيق الاشتراكية الانسانية الصحيحة والوطنية الايجابية السليمة .

وانطوى البيان الانتخابي على « تأييد سياسة الحزب المنبثقة من صميم مصلحة لبنان ، وحقه بالسيادة ، وبالمبادرة السياسية الحرة ، كما انها تعبير لبعض وجوه الميثاق الوطني » .

ولقد خاض الحزب معركة الحرية على اساس نفس هذا البيان ، بقيادة مؤسسه ورئيسه كمال جنبلاط ، لا تطاله افتراآت شمعون وما جبلت به دعاياته من حقد ودس . فكانت ثورته الجبارة في الشوف مثالية تضم الدرزي والماروني، استهدفت كمثيلتها المنطلقة من الشوف ايضاً في عهد فخر الدين، وحدة الشعب اللبناني واستقلاله المنبعث من اعماق الشعب ليعم لبنان من اقصاه الى اقصاه .

ومن الواجب الاقرار للحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ ١٩٤٣ ليومنا هذا ، انها لم تنثن عن تأييد استقلال لبنان وفاء بالميثاق الوطني ، عدا حكومة واحدة ، حكومة

شمعون ، التي تنكرت للميثاق وضلت السبيل .

فان لرياض الصلح ، في بيانه الوزاري الاول في ٧ تشرين الاول ١٩٤٣ ، كلمته المأثورة : « ان اخواننا في الاقطار العربية لا يريدون للبنان الا ما يريده ابناؤه الاباة الوطنيون: نحن لا نريده للاستعمار مستقراً ، وهم لا يريدونه للاستعمار اليهم ممراً . فنحن وهم اذن نريده وطناً عزيزاً ، مستقلاً ، سيداً ، حراً . »

وعلى الرغم مما بذلت حكومة كميل شمعون من مساع وما حاكت من دسائس لتوهم الناس ان الثورة الوطنية ليست ثورة على فساد الحكم وانحراف سياسته ، بل ترمي الى النيل من استقلال لبنان ، وعلى الرغم من دعايات حكومية اثبتت قدرتها الفائقة على الاختلاق والدس والتضليل ، فان قادة الثورة قد اكدوا غير مرة واثبتوا بالفعل ان ليس بينهم من يتنكر للسياسة التي كرسها الميثاق الوطني ، بل ان الدماء قد سالت بسخاء لصيانة هذا الميثاق ، وقد جاء البيان الوزاري الذي تلاه السيد رشيد كرامي بعد انتصار الثورة على الانحراف والطغيان والفساد ، شبيهاً ببيان رياض الصلح بعد فوز الثورة على التحكم الاجنبي والاستغلال والاستعمار : كلاهما ينشد

لبناناً حراً مستقلاً ، يسود علاقاته بالدول العربية الشقيقة التجرد والصدق والاحترام المتبادل .

وما كان ابعد عن هذا الاحترام المتبادل والصدق والتجرد ، من تصرفات شمعون التي تكشفت عن عداء سافر للوطنيين وللعرب ، عندما دعا الى مؤتمر الملوك والرؤساء .

كانت مصر وسورية والمملكة السعودية قد قطعت علاقاتها ببريطانيا وفرنسا بعد اعتدائهما على قناة السويس . وكان شمعون يخشى الا يوافق رؤساء هذه الدول على الاجتماع ان لم يكن لتقرير قطع العلاقات . فدعاهم على ان لبنان يوافق على قطعها . ابلغ ذلك الى الرئيس شكري القوتلي الذي ابلغه بدوره الى الملك سعود . وابلغ كذلك الى سفير مصر . مضت بضعة ايام بعد ان تراجع شمعون عن رأيه لما افهمه لفيف من اللبنانيين ، في مقدمتهم البطاركة ، ان من مصلحة لبنان والعرب ان تظل الحكومة اللبنانية على صلة بالحكومتين الغربيتين . ولكن شمعون لم يبلغ المدعوين ان الخطة قد تغيرت . كيف يبلغهم ذلك فيمتنعوا عن تلبية دعوته ، وهو يرغب فيها رغبة الرجل الوصولي ، يحلم بان يجمع حوله رؤساء العرب وملوكهم ! كيف يخفق الاجتماع وهو قد امّل به

اسياده الغربيين ومنّاهم بأثره الطيب لمصلحتهم ! فكان الاجتماع،
وكان الخلاف الذي عطل العلاقات بين لبنان والعرب ،
وعززها بين الدول الغربية وحكام لبنان ، على اسس تشوبها
الزلفى والمصلحة الخاصة لم تكن لصالح لبنان ولا الدول
الغربية .

طبيعة العلاقات بين لبنان والدول العربية

وقبل ان ننتهي من هذا البحث ، يجب ان نتساءل ما
هي طبيعة العلاقات بين لبنان وسائر الدول العربية .

لا شك في ان ميثاق جامعة الدول العربية حلف سياسي
بين اعضائها ، كما ان معاهدة الدفاع المشترك حلف عسكري.

فحسب لبنان ان يكون في تحالف سياسي وعسكري مع
الدول العربية الأخرى لتترتب عليه واجبات في مقدمتها :

١ — تنسيق السياسة الخارجية على ما جاء في المادة الثانية
من ميثاق الجامعة .

٢ — التعاون العسكري عند وقوع اعتداء على احدى
الدول الموقعة على المعاهدة او المنضمة اليها .

ولقد اخلصت السياسة اللبنانية لهذين الامرين ، الى ان

كان حكم شمعون ، فاخلف العهد في كلا الامرين .

اخلصت في القضايا العربية ، من فلسطين الى اليمن الى
شمالي افريقيا ، سواء في الجامعة او في الامم المتحدة . فكم
من مرة دوّى صوت لبنان في المحافل الدولية دفاعاً عن تلك
القضايا المشتركة . وكم جال في ميادين اخرى مع الدول العربية
تأييداً لمبادىء سياسية تهمها كما تهم مجموعة الدول المكافحة
في سبيل التحرر من الاستعمار ، وممارسة حقها في تقرير
مصيرها ، والاستقلال في اختيار الحكم الذي تريده لنفسها،
والصمود في وجه كل تدخل في شؤونها ، والتزام الحياد بين
المعسكرات والدول الكبرى .

ولسوف يتابع طريقه مع الركب العربي ، فلا تبدر منه
ما بدر من حكامه في العهد البائد من تخاذل وانحراف
وانحياز ، تخاذل في مثل قضية قناة السويس، فلم يدركوا ان
العدوان عليها عدوان على الجبهة الامامية للبلاد العربية باسرها،
وانحراف عن السياسة اللبنانية التقليدية وليدة التاريخ والميثاق
الوطني، وانحياز نحو سياسة الاحلاف المنافية لمبدأ الامن
الجماعي ولمصلحة لبنان والعرب اجمع .

الناحية العامة من الميثاق الوطني

هذا فيما خص الناحية العربية من الميثاق الوطني .

اما الناحية العامة منه ، فهي اذ ترمي الى اعتماد المساواة في المعاملة بين جميع الدول، بقطع النظر عن عقائدها الاجتماعية ونزعاتها السياسية ، تمنع منح اية منها مركزاً يميزها عن غيرها.

يعني ذلك ضرورة الاحجام عن عقد حلف سياسي او عسكري مع دولة اجنبية ، ولا سيما دولة من الدول الكبرى، لان الحلف يمنحها مركزاً ممتازاً لايجيزه الميثاق الوطني ولم يكن يرغب فيه لبنان منذ عهد فخر الدين .

ذلك ما اوضحه الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية الاسبق ، وأحد بناة الاستقلال البارزين ، في خطاب القاه في مستهل العهد الاستقلالي حيث قال : « فمع الغرب اردناه استقلالاً صحيحاً : لا معاهدة ، ولا ارتباطاً ، ولا امتيازاً ، ولا مركزاً ممتازاً . »

وكان الشيخ بشاره الخوري منسجماً مع نفسه ومع هذه العقيدة السياسية عندما امتنع وحكومته ، بعد استشارة كبار ساسة لبنان، عن قبول مشروع الحلف للدفاع عن الشرق الاوسط الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى

وفرنسا وتركيا عام ١٩٥٠ اثر نقض الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦ . وقد اثبتت الحكومة اللبنانية بهذا الموقف تضامنها مع مصر ازاء سياسة الدول الغربية الكبرى . ولم تلبث ان اكدت في اجتماع الجامعة في اوائل عام ١٩٥١ ان الدفاع عن الشرق العربي لا يكون منوطاً الا بالدول العربية .

بل انها كانت متفقة وسائر الدول العربية على هذه الخطة السياسية . فقد اجتمع في شهر كانون الاول سنة ١٩٥٤ في القاهرة وزراء خارجية الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وبحثوا السياسة الخارجية والتعاون العسكري والتعاون الاقتصادي، فانتهوا الى توصية هذا مآلها: ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ، ولا تقر عقد احلاف غير ذلك .

وانعقد الاجماع ، فيما كان يدور من مشاورات بين الحكومات العربية ، على ما اكده مراراً الرئيس جمال عبد الناشر من ان الدفاع عن الدول العربية يجب ان ينبثق من تلك الدول نفسها .

وقد عرف الناس آنذاك ان حكومة نوري السعيد كانت قد وافقت على هذا المبدأ في اجتماع سرسنك الذي ضم اركان الحكومة العراقية والصاغ صلاح سالم ، واقتنعت بانه من الضروري ان يكون التعاون مع الدول الغربية استناداً الى معاهدة الدفاع المشترك العربية وفي حدودها .

واذا الحكومة العراقية نفسها تعقد حلف بغداد ، مخالفة التعهد المقطوع في اجتماع وزراء الخارجية والتأكيد الذي ابدته لممثل الرئيس عبد الناصر .

اما لبنان ، فقد اعرض عن هذا الحلف تمشياً مع سياسته المرسومة في الميثاق الوطني ونزولا على ارادة الشعب قاطبة مسلمين ومسيحيين على السواء . ولكن حكومة شمعون خانت هذه الارادة ونكصت عن تلك العهود واخذت تتعاون سراً مع حكومات الدول الاعضاء في الحلف ، ولاسيما تركيا والعراق ، مستمدة من الحكومة العراقية المال يتسلمه كميل شمعون نفسه ويتصرف به على هواه ، ومن كليهما السلاح يحارب به الشعب الثائر لحرياته وكرامته . وقد استقدم من تركيا وحدها حمولة اثنتين وعشرين طائرة داكوتا من السلاح والذخيرة !

ومما لا شك فيه ان البلاغ اللبناني — الاميركي ، الذي وقعه شارل مالك وزير خارجية شمعون في ١٦ اذار سنة ١٩٥٧ ، بما انطوى عليه من موافقة على مبدأ ايزنهاور ومن تعهد بمحاربة الشيوعية الدولية ، يعتبر حلفاً دفاعياً لم تجزه سياسة لبنان الاستقلالية التقليدية ، ولم يسغه تعهد وزراء الخارجية ومن جملتهم وزير خارجية لبنان عام ١٩٥٤ .

اعلنت حكومة العهد الجديد ان مذهب ايزنهاور اصبح غير ذي موضوع ، وان الحكومة الاميركية تشاطرها هذا الرأي .

خطوة مباركة تخطوها هذه الحكومة فتشكر عليها .

ولكنه يجدر بها ان تتبعها بخطوة ثانية ، فتنقض صراحة البلاغ اللبناني — الاميركي الذي صيغ في شكل شجع على انتهاك القوات الاميركية حرمة ارض لبنان ، وعلى اباحة التدخل في شؤونه الوطنية .

فان الحكومة الاميركية لم تعلن ما اعلنته الحكومة اللبنانية . هذا فضلاً عن ان البلاغ المشترك هو معاهدة بكل معنى الكلمة في العرف الدولي . ومن الادلة على ذلك ان الجانبين لجأ الى تبادل رسالتين ، في ٦/٥ تشرين الثاني ١٩٥٧ ،

لتعديله او توضيحه عندما اشتدت النقمة عليهما . وتبادل الرسائل شكل من اشكال اثبات المعاهدات الدولية . فاين الوثيقة المماثلة ، بياناً كانت ام رسالة متبادلة ، التي نقضت البلاغ والرسالتين المتبادلتين . والمعاهدة كما هو معلوم ايضاً تنقض بالشكل الذي وضعت فيه .

لقد رفض العرب في بيان رسمي اذاعته الجامعة في ٢١ حزيران سنة ١٩٥٠ التصريح الثلاثي الذي اعلن في ٢٥ ايار من السنة نفسها. رفضوه لان من شأنه تثبيت اوضاع اسرائيل، واستقلال الدول الثلاث — اميركا وبريطانيا وفرنسا — في تعيين قدر السلاح اللازم للعرب ولاسرائيل على اساس التوازن بينهما ، واخيراً خشية ان يكون وسيلة لاقتسام البلاد العربية مناطق النفوذ على غرار ما كانت عليه سياستهم في الماضي القريب . وبالرغم من رفض العرب الصريح، ظلت الدول صاحبة التصريح تعتبره نافذاً ، وقد طبقته اكثر من مرة . فان كان الرفض الرسمي لم ينتقص في نظر الدول من قيمة تصريح صادر عن طرف واحد ، فكيف برفض بيان يحمل توقيع الطرفين .

ملاحظة وجبت في صدد تصفية سياسة العهد البائد

وضرورة التزام الوضوح في معالجة القضايا الخارجية ، خشية المفاجآت ، ولاسيما ما يمس منها بالارتباطات الدولية والسيادة الوطنية .

والخلاصة انه اذا كان من نهج قويم يجب ان نتمسك به ابداً، بحيث نوطد سياسة مستقرة لاحياد عنها ولا انحراف، حرصاً على سيادتنا وضناً بحقوقنا ، فانما هو ذاك النهج الذي يستبعد الاحلاف الاجنبية ، سياسيةً كانت ام عسكرية ، فنحتفظ بحقنا في الدفاع عن بلادنا، معتصمين بمواثيق التحالف العربية وبالامن الجماعي الذي كرّسه ميثاق الامم المتحدة دون سواها من المواثيق والاحلاف، مطمئنين الى ما نبني لنا ولسائر الشعوب العربية من صداقات في العالم .

مبدأ عدم التدخل في شؤوننا الوطنية

ليس يكفي في حقل العلاقات الدولية ، لاجل صون استقلال لبنان ، والامتناع عن منح اية دولة مركزاً ممتازاً فيه ومعاملة جميع الدول بالتساوي . وانما يجب كذلك ان نحول دون ان تتدخل اية منها في شؤوننا الوطنية .

وخطر التدخل يهدد على الاخص الدول الناشئة او

الحديثة العهد في الاستقلال ، لان عليها ان تحمي استقلالها من ارتداد العدوان عليه . تلك كانت الغايـة من اعلان مذهب منرو Monroe doctrine عام ١٨٢٣ بُعيد استقلال الولايات المتحدة الاميركيـة ودول اميركا اللاتينيـة . وحتى الامس القريب ظل هـذا المذهب ، القائل بعدم تدخل اوروبا في شؤون اميركا ، الدرع الواقي لاستقـلال بلدانها واحترام سيادتها ، على الرغم من محاولات السياسة الاوربية الاستعمارية لاعادة سلطانها على بعض تلك البلدان . فمع ان الحلف المقدس وفق في اوربا بعض الزمن الى حماية العروش المتداعية وقمع الحركات الشعبية التحررية ، فقـد فشل فشلاً ذريعاً بوجه مذهب منرو في بعث حكم اسبانيا على مستعمراتها الاميركية السابقة .

ولقد شاء الرئيس ولسن ان يجعـل من هذا المذهب الهادف الى حماية القارة الاميركية ، مبدأ عالمياً يحول دون اي تدخل في اي مكان . وذلك هو قوله بنصه الانكليزي :

I am proposing as it were, that the nations should with one accord adopt the doctrine of President Monroe as the doctrine of the world .

ولـكن الدول الـكبرى لم تكن آنذاك ناضجة لاقتبال

هذا المذهب . فلم يؤخذ به الا بعد ربع قرن ، في التصريح المشترك الذي اعلنه روزفلت وتشرشل في ١٤ آب سنة ١٩٤١ فيما سمي بميثاق الاطلسي . وقد أعتمـد في تصريح الامم المتحدة في اول كانون الثاني سنة ١٩٤٢ ، تصريح وجب على كل من يرغب في الاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو وتوقيع ميثاق الامم المتحدة ان يوافق عليه .

ومن اشد الدول تمسكاً بهذا المبدأ الامم الشرقية التي عانت الامرّين من التدخل الاجنبي . ادرجته الهند والصين الشعبية في المعاهدة التي عقدت بينهما في ٢٩ نيسان سنة ١٩٥٤ كاحد المبادىء الخمسة للتعايش السلمي . واعتنقته ، باعتناقها تلك المبادىء ، كل من بورما واندونيسيا وفيتنـام الديمقراطية وكمبوديا و يوغوسلافيا . واخيراً اعلنه مؤتمر باندونغ الاسيوي الافريقي في ربيع عام ١٩٥٥ .

ولكن من يستطيع ان يقطع بان هذا المبـدأ قد انتقل من حيز النصوص الدولية الى واقع العلاقات بين الشعوب ؟

ان سياسـة الاحلاف العسكرية التي تمخضت في دنيا العرب عن حلف بغداد فمزقت ولادته احشاء البلاد العربية ، قد عبثت بمبـدأ عدم التدخل هذا . فقديماً قال تيت ليف

الروماني : طالما ان في الكون دولا كبرى واخرى صغرى ، فان الاستعباد يبدو في صورة حلف او اتحاد بين اكفاء .

وينبغي الا ننسى انه بمناسبة الدعوة لانعقاد مؤتمر الدول الاسلامية في حلف بغداد خلال شهر تموز الماضي في اسطنبول، لم تخف الحكومة التركية نية تلك الدول بان تساند بجميع الوسائل الحكومات الشرعية في الشرق الاوسط . وكانت تقصد بتصريحها حكومة لبنان التي اوشكت ان تنهار تحت ضغط القوى الشعبية المناضلة في سبيل التحرر والانعتاق من الظلم والطغيان .

ففي يوم السبت الواقع في ١٢ تموز ١٩٥٨ ، الح كميل شمعون على مجلس الوزراء ليوافقوه على الاستنجاد بالجيش العراقي الذي كان على اهبة التحرك كما اوضح فيما بعد زعيم الثورة العراقية عبد الكريم قاسم . ولكن بيار اده عارض بشدة ، فاضطر شمعون ان يرجىء المناقشة الى يوم الاثنين في ١٤ تموز . ولولا ثورة العراق المفاجئة في نفس هذا اليوم ، لاصبح لبنان ضحية تدخل دول نصبت نفسها حلفاً مقدساً اسلامياً ، تحاول ان تقمع ، كالحلف المقدس الاوربي ، الحركات الوطنية التحررية بحجة الدفاع عن الشرعية .

وهل ان مبدأ ايزنهاور يتفق ومبدأ منرو ورغبة ولسن في تعميمه، وهل انه ينسجم نصاً وروحاً مع قاعدة عدم التدخل في شؤون الغير ؟ ان لم يكن مبدأ ايزنهاور مناقضاً مناقضة صريحة لهذه القاعدة ، فيكفي به انه مهد لمخالفتها اذ اتاح للحكومة الاميركية ان تنزل في اقل من سنتين قواتها في لبنان بزعم ان الحكومة اللبنانية استنجدت بها ضد الجمهورية العربية المتحدة . هذا في حين ان رئيس الجمهورية اللبنانية استقل بالطلب من دون مجلس النواب، ولم يكن الدستور الذي لا تجهله الحكومة الاميركية ليسمح له بان يتنازل عن السيادة الوطنية بمطلق ارادته .

وقد استوقف النظر واستحق التقدير موقف سبع عشرة دولة من دول اميركا اللاتينية العشرين ، عارضت عن قناعة واخلاص لمبادىء الامم المتحدة ، اثناء المناقشة في الجمعية العامة في طلب سحب القوات الاميركية ، سياسة التدخل في شؤون الدول الاخرى .

حملني ذلك كله على ان اصرح لدبلوماسي اميركي ان من حق لبنان وسائر الدول العربية على العالم ، ان يكون لها ، في ضحى استقلالها ، كما كان لاميركا بعد ان نزعت عنها نير

الاستعمار ، مثل مذهب منرو يحرر العالم العربي من شر التدخل الاجنبي واشتباك المطامع وتصادمها، و يطمئن الشرق والغرب الى ان لا امتياز لاحد على الآخر ، و يدخل في روعهما نهائياً ان ارض العرب للعرب .

و بعد ان اقرت الامم المتحدة في ٢١ آب سنة ١٩٥٨ مشروع القرار العربي الذي اوصى بانسحاب القوات الاجنبية من لبنان والاردن ، أتاني الدبلوماسي الاميركي يقول : ألم تتحقق فكرتك في هذا القرار الذى كرس قاعدة عدم التدخل ؟

ان قرار الامم المتحدة لم يكن واضحاً وصريحاً في اقرار هذه القاعدة الا بما خص علاقات الدول العربية بعضها ببعض . اما الدول الاجنبية ، فلم يؤكد القرار وجوب امتناعها هي الاخرى عن التدخل في شؤون الغير ...

أليس اذن من مقتضيات السياسة العربية الموحدة ، ان تواصل الجهاد بسبيل اعتماد مبدأ عدم التدخل في علاقات الدول بأسرها ، وفقاً للاقتراح الذي ابداه الرئيس ولسن قبل انحرافه عن جادة السياسة التحررية ، وعملاً بتصريح الامم المنضمة الى مؤتمر سان فرنسيسكو وبمقررات مؤتمر باندونغ .

سياسة الحياد

نستطيع ان نوجز ما تقدم بيانه بان سياسة لبنان التقليدية انما هي سياسة الحياد . سياسة تحفظ التوازن بين الدول ، ولا سيما الدول الكبرى وما تتزعمه من احلاف عسكرية او سياسية .

التزمت الحكومات اللبنانية المتعاقبة هذه السياسة فلم تقبل عام ١٩٥١ مشروع الحلف للدفاع عن الشرق الاوسط، ولا استجابت عام ١٩٥٤ للدعوة الى الانضمام لحلف بغداد ، ولا وافقت على طلب بعض الدول منح سفنها الحربية حق الارساء دون اذن مسبق في مرافىء لبنان ومياهه الاقليمية .
الحياد السياسي اذن ليس غريباً عن لبنان . بل انه اصبح سياسة تقليدية ترقى اصولها الى زمن المعنيين ، وقد كرسها الحكم الاستقلالي في الاعوام ١٩٤٣ و ١٩٥١ و ١٩٥٤ بما ذكرنا من وثائق او المعنا اليه من وقائع .

وان اعتناق مبدأ ايزنهاور دون تحفظ ومن قبل ان يصدقه الكونغرس الاميركي ، والتعاون سراً مع دول ميثاق بغداد ، هما خروج فاضح على السياسة اللبنانية الصميمة وخيانة لارادة الشعب ومصلحته العليا .

ولقد عادت السياسة الخارجية اللبنانية الى سابق عهدها في الحياد على ما اعلن رئيس الجمهورية اللبنانية اللواء فؤاد شهاب في بيان ١٥ آب ، وفي خطابه في مجلس النواب في ٢٣ ايلول، وما اوضحت وزارة الانقاذ الوطني في البيان الذي منحها المجلس الثقة على اساسه ، بعد ان كان قد اولى ثقته حكومة شمعون المنحرفة ، معترفاً بخطئه وانحرافه هو الآخر .

على ان ثمة دعاة في لبنان لسياسة الحياد الايجابي الذي تقول به الجمهورية العربية المتحدة ودول اخرى في افريقيا واسيا .

يعلم كل من تتبع الحركات التحررية في الشرق ان الهند هي اول من نادى بالحياد الايجابي كموقف من التنازع والحرب الباردة بين المعسكرين الكبيرين . وهو لا يعني الحياد المجرد تجاه دول الشرق والغرب . وانما يرمي الى المساهمة في حل الخلافات الناشئة بينها وابعاد خطر الحرب . وليس من سبيل افضل واصدق لايضاح الموضوع من ان نرجع الى الخطاب الذي استعرض فيه السفير الهندي منون قواعد هذه السياسة الهندية فذكر اولاً : ان موقع الهند الجغرافي، والفلسفة البوذية القائمة على السلام والعدالة ، وحاجة الهند الملحة للبناء

الاقتصادي بعد استقلالها ، هي العوامل الرئيسية التي تدعو الهند لالتزام موقف الحياد من اجل قضية السلام . ثانياً : ان الحياد الايجابي ليس سياسة سلبية او انعزالية . ففي الوقت الذي تبتعد فيه الهند عن الانقسامات بين الدول الكبرى ، تحاول جاهدة ان تخفف من الخلافات الدولية . ثالثاً : لما كانت المشكلة الاساسية في الهند وغيرها من الدول الاسيوية هي التخلف الاقتصادي ، فان سياسة الحياد الايجابي تتسع لتقبل المساعدات الاقتصادية والفنية من اية دولة كبرى بشرط ان تقدم هذه المساعدات على قاعدة المساواة المتبادلة . رابعاً : ان هذه الدول الاسيوية تستطيع ان تواجه الاستفزازات الشيوعية الداخلية .

وقد سجلت هذه السياسة عام ١٩٥٢ فوزاً اقرت به اميركا والاتحاد السوفياتي بما كان لمقترحات نهرو من اثر في انهاء حرب كوريا بعد ان اوشكت ان تثير حرباً عالمية ثالثة .

فالفارق الاساسي بين الحياد المجرد والحياد الايجابي ان الثاني لا يقف موقفاً سلبياً من الصراع الدولي والمشاكل السياسية العالمية ، وانما يحاول ان يسهم في حلها وفي اقرار السلام في العالم .

أليس ذلك من اهداف السياسة اللبنانية التي تجمع بين الحياد وبين رسالة السلام التي يحملها لبنان في المحافل الدولية ، سواء في القاهرة او باريس او نيو يورك ؟ فاية حاجة والحالة هذه الى ان يتشبث بعضنا بغير الحياد التقليدي اللبناني ، ولا سيما بعد ان ادخلوا في روع البعض الآخر ان الحياد الايجابي انحياز مبطن نحو الدول الشيوعية او طريق معبدة لأيثارها على الدول الرأسمالية .

موقف السياسة اللبنانية من القومية العربية ونزعتها نحو التحرر والوحدة .

التحرر قضية العرب الكبرى الاولى . يؤمن بها اللبنانيون ويعملون من اجلها ، بقدر ما يؤمنون باستقلال لبنان ويتمسكون به . وقد سبق القول بان قضيه التحرر العربي واحدة لا تتجزأ .

فليس من يجهل انه لولا تآزر العرب في نضالهم لتحرير اوطانهم لما ادركوا ما احرزوا حتى الان من نجاح .

ولا يستطيع لبنان ان ينسى الجهاد الطويل المشترك مع الشقيقة سورية في سبيل استقلال بلديهما واستكمال مقومات

سيادتهما حتى العام ١٩٤٥ ، اذ تقدما معاً ، آخر الامر ، الى مجلس الامن بطلب جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن اراضيهما . ولا تنكر سورية ما نالا من عون وموآزرة حتى السنة ١٩٤٣ العصيبة من الشقيقات الثلاث مصر والعراق والمملكة العربية السعودية . وقد وجدت مصر كذلك الدول العربية جميعاً الى جانبها في كفاحها منذ نقض معاهدة ١٩٣٦ حتى الجلاء . والمعركة من اجل تحرير شمالي افريقيا كانت ولا تزال مثالاً رائعاً للتضامن العربي .

والقضية الكبرى الثانية هي قضية الوحدة .

طالما اننا نحرص على استقلالنا ونطلب الى اخواننا العرب ان يحترموه ويرعوه ، فيستجيبوا لرغبتنا ، فحري بنا ان نقابلهم باحترام رغبتهم في الوحدة القومية .

ان النزعة نحو الوحدة قديمة العهد ، ترجع الى سنوات النهضة الاستقلالية الأولى .

فالكثيرون ممن قاوموا السيطرة العثمانية في القرن الماضي كانوا ينظرون الى البلاد العربية الخاضعة لها كوحدة شعبية متحفزة للتحرر والاستقلال ، ولبناء دولة عربية شاملة لا يستثنى منها الا لبنان لحرص شعبه على استقلاله . ذلك كان

الاتجاه الحقيقي للمؤتمر العربي الاول الذي انعقد في باريس عام ١٩١٣ ، وان لم يذع خشية تعسف الاتراك وبطشهم .

وتلك كانت اماني الملك حسين عندما رفع لواء الثورة العربية.

ولكن الاحداث التاريخية اللاحقة ، من معاهدة سايكس – بيكو الاستعمارية عام ١٩١٦ ، الى مؤتمر دمشق الوطني عام ١٩١٩ الذي اقتصر على المناداة باستقلال سوريا الكبرى مع مراعاة استقلال لبنان الذاتي ، الى معاهدة فرساي عام ١٩١٩ ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، الى مشاورات الاسكندرية عام ١٩٤٤ ومؤتمر القاهرة عام ١٩٤٥ ، قد دعمت جميعها الاوضاع السياسية التي ارادتها الدول الاجنبية .

غير ان الوحدة العربية ، على الرغم من هذه الاحداث، ومن ضغط الاستعمار ، لم تعدم مؤيدين برز نشاطهم على صعدان عديدة : في الاوساط الشعبية ، في النشاط السياسي الجماعي والفردي ، في نطاق جامعة الدول العربية والحكومات.

وقد شقت الوحدة طريقها في الشرق العربي اولاً ، ولم تعم المغرب الا بعد الحرب العالمية الثانية .

والنزعة نحو الوحدة القومية نزعة طبيعية ، تتحقق عندما تتوفر لها شروط شتى من عنصرية وجغرافية واجتماعية

واقتصادية وسياسية .

فجدير بلبنان ، وبكل دولة عربية او اجنبية، ان تراعي ارادة اي شعب عربي يرغب في الوحدة ، او يسعى بسبيلها ، او يفوز بتحقيقها .

كان بعض اللبنانيين يخشون طموح الملك عبد الله بن الحسين . ثم اوجسوا خيفة من اتحاد سوريا والعراق او من مشروع الهلال الخصيب. واليوم يتطيرون من قيام الجمهورية العربية المتحدة . ينبغي ان ننزع من انفسنا مركب الخوف الذي يملي علينا هذه المواقف . ونخص موقف بعض المواطنين ازاء الوحدة المصرية السورية، الذين ادخلت الدعاية الشمعونية في ذهنهم الاعتقاد بأن عبد الناصر يضمر ضم لبنان بعد ان ضم سوريا ، وانه لم يمنعه من تحقيق امنيته الا شمعون بمساعدة الاسطول السادس .

اجل لقد كان للاسطول السادس شأن ازاء الحركة الوطنية في الاردن في ربيع ١٩٥٧ بالتعاون مع شمعون الذي رحب به في مياه لبنان . وكان له شأن في الانتخابات النيابية في صيف السنة نفسها ، حيث استغل شمعون وجوده الى ابعد حد . ثم استدعاه لا لشيء الا ليساعده على البقاء

في سدة الحكم على رغم الشعب الثائر ، ولم تكن حجة الدفاع عن لبنان الا ذريعة كشفت امرها الاحداث وادركها القادة الاميركيون انفسهم ، فضلاً عن ممثلي الامم المتحدة ومراقبيها.

فمن موجبات السياسة اللبنانية احترام ارادة الشعوب العربية النازعة الى الوحدة ، طالما اننا نطالب بأن تحترم ارادة لبنان في الاستقلال ، بحيث يلزم كل من الطرفين احترام مبدئين رئيسيين في الحياة الدولية : حق كل شعب في تقرير مصيره ، ومبدأ عدم التدخل في شؤون الغير ، على ما اخذت به الحكومات العربية بتقديمها مشروع القرار الذي اعتمدته الامم المتحدة في ٢١ آب ١٩٥٨ .

وهذان المبدأان كانا ويجب ان يظلا في كل حال من مقومات السياسة الخارجية اللبنانية .

فلسطين

اعلن الغرب حق تقرير المصير وقاعدة عدم التدخل في شؤون الغير ، ولكن للعرب يرجع الفضل في النضال من اجل ابراز هذين المبدئين الى حيز الفعل ، نضالاً لم يجارهما فيه احد ، في مثل قضية فلسطين .

وليس من ينكر موقف لبنان الصامد من هذه القضية التي اهدرت فيها المثل الانسانية العليا . احتضناها وجعلنا منها ، في سياستنا الدولية ، قضيتنا الوطنية ، علماً منا بأن حقوق العرب جميعاً قد ابيحت ومقدساتهم قد انتهكت ، وان الكرامة الوطنية تأبى علينا قبول المهانة ، وان الظلم الذي انزلته السياسة الدولية بأخواننا عرب فلسطين قد ينزل بنا ايضاً مهدداً سلامتنا وكياننا .

يجب ألا ننسى كلمة بن غوريون التي اطلقها عام ١٩٤٤، تعبر عن ايمان الصهيونيين : « ان خريطة فلسطين الحالية انما هي خريطة الانتداب . وللشعب اليهودي خريطة اخرى يجب على شباب اليهود ان يحققوها ، وهي خريطة التوراة التي جاء فيها : وهبتك يا اسرائيل ما بين دجلة والنيل . »

سياسة دولية تنبعث منها روائح الاستعمار استعمار تقاص ظله عن ارض لبنان والدول العربية ، ولكنه ظل جاثماً على حدودنا ، مؤذناً بعود قريب اذا لم نواصل النضال لاستئصاله والقضاء عليه . والكفاح ضده كفاح ضد سياسة الدول التي عملت على اعادته في قلب البلاد العربية المتحررة ، وعلى اعز بقعة من بقاعها ، متحدية شعورها ، عابثة بحقوقها

واقدس حرماتها .

اذن ليس من نوافل الكلام ان نذكر دائماً بأن اسرائيل من صنع بريطانيا والولايات المتحدة على السواء ، وانها اليوم على الأخص ربيبة الولايات المتحدة الاميركية .

الولايات المتحدة التي تدعي زعامة نصف العالم . ومن يبغي الزعامة عليه ان يصطنع سياسة خارجية تتفق ومصالح الشعوب . وبعبارة اخرى يجب الا تكون سياسته الخارجية خاضعة لمقتضيات سياسته الداخلية .

على انه صار معلوماً لدى القاصي والداني ان الانتخابات الاميركية ، اي اداة الحكم والتوجيه في اميركا ، التي يتحكم فيها اليهود ، كثيراً ما تقتضي المرشحين قطع الوعود لهم بما لا يتفق والمبادىء التي كانت الولايات المتحدة في طليعة العاملين على ادراجها في ميثاق سان فرنسيسكو . فان جاز لها ان تربط بين سياستها الخارجية وسياستها الداخلية بهذا الشكل ، على ما فيه من شطط ، في ايام عزلتها وانكماشها ، فليس ذلك بجائز بعد ان خرجت الى الميدان الدولي الفسيح ، واخذت على نفسها تبعات جساماً ازاء دول العالم ومستقبل الكون . ذلك هو موطن الضعف والخطأ في الديمقراطية الاميركية .

ابديت هذه الملاحظة في الامم المتحدة اثناء مناقشة قضية فلسطين عام ١٩٤٨ . وقد ذهب في عام ١٩٥٥ رئيس حزب العمال البريطاني، في تفسير هذا الواقع ، الى حد القول بان نظم الولايات المتحدة الدستورية امست غير متفقة وواجباتها الدولية ، فاقام الميجر اتلي بتصريحه هذا الصحافة الاميركية واقعدها .

مشكلة تنوء بها الولايات المتحدة في سياستها ازاءنا ، بعد ان ذهب ادراج الرياح تحذير عظيم من عظماء الاميركيين ، بنيامين فرنكلين ، احد مؤسسي الديمقراطية الاميركية .

ففي اجتماع الهيئة الدستورية في بوسطن ، عام ١٧٨٩ ، القى فرنكلين ، قبيل وفاته ، خطاباً كان شبه وصية للشعب الاميركي على كر الاجيال ، بل كان نبوءة مخيفة ، قال :

« هنالك خطر عظيم يهدد الولايات المتحدة الاميركية ، هو الخطر اليهودي ... فاذا لم ينص الدستور على اقصاء اليهود عن الولايات المتحدة ، فانهم سيحكموننا في اقل من مئة سنة ، ويغيرون شكل حكومتنا الذي من اجله ، نحن الاميركيين ، سفكنا دمنا وبذلنا حياتنا . اني انبهكم .. اذا لم تزيلوا اليهود الى غير رجعة ، فان اولادكم واولاد اولادكم

سيلعنونكم في اجداثهم . »

وقد بدا تحكم اليهود على افظع شكل طيلة ولاية الرئيس ترومان . فكان في عهده التقسيم المشوب بالرشوة ، وكان الاعتراف بدولة اسرائيل قبل ان تتقدم بطلبه ، وكان قبولها عضواً في الامم المتحدة وهي تتنكر لمبادئها ومقرراتها ، وعلى اساس الامر الواقع ، بينما دول عريقة في الحضارة ما زالت واقفة بباب المنظمة العالمية ، وكان اخيراً التصريح الثلاثي الذي يوازن ، في خطط التسليح ، بين دولة وسبع دول ، بين مليون ونصف من الاسرائيليين ، وخمسة واربعين مليوناً من العرب .

كذلك ظل الحزب الجمهوري برئاسة ايزنهاور متشبثاً بسياسة الامر الواقع في فلسطين، مخالفاً بذلك توصيات الامم المتحدة وبروتوكول لوزان الذي يحمل توقيع ممثل بلاده . ولطالما سمعنا فوستر دالس يؤيد هذه السياسة الغاشمة .

فعندما تبدو اهداف الدول الغربية في بلادنا بعيدة هذا البعد عن اهدافنا القومية ، فيما نسعى اليه من قوة وما نلتمس من عدل دولي ، فلا عجب اذا اخذ العرب يتحولون عن سياستهم التقليدية نحو الغرب .

سبع سنوات مضت والعرب يلتمسون القوة من الدول الغربية ، الى ان اقدم الرئيس جمال عبد الناصر على الخطوة الجريئة التي قادته الى مصادر السلاح السوفياتي ، ففاز به حيث وجده ، فهللت له البلاد العربية قاطبةً .

لقد آن لساسة الغرب ان يتنبهوا بعد هذه الانتفاضة المصرية العربية ، وما تبعها من احداث ، فيعملوا على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يرتضيه العرب ويكفل السلام .

كان العرب واسرائيل قد ارتضيا ، بتوقيع بروتوكول لوزان في ١٢ ايار ١٩٤٩ ، اعتماد الخريطة المرفقة بقرار التقسيم الصادر في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، بما فيها منطقة القدس المدولة ، كأساس لحل القضية الاقليمية ، وقرار ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، القاضي بعودة اللاجئين والتعويض عليهم .

وغريب حقاً ان نسمع بعض المسئولين ، ممن لا يزالون يتمسكون بقراري الامم المتحدة المذكورين ، يطالبون بتنفيذهما ، دون الاشارة الى بروتوكول ١٢ ايار ١٩٤٩ ، فيفسحون المجال لاسرائيل كي تجيب ان العرب رفضوا قرار التقسيم ، وانهم نقضوه باللجوء الى القوة في ١٦ ايار ١٩٤٨ .

ولو انهم اشاروا الى البروتوكول ، لردوا هذا الدفع لان البروتوكول وضع بعد قرار التقسيم وبعد حرب فلسطين ، فيكون وثيقة جديدة تقيد الطرفين في صدد خريطة التقسيم وتمحى اثر الحرب بالرضى المتبادل .

غير ان هنالك كثيرين ممن يقولون بان ليس من حل الا بعودة العرب الى ديارهم المغتصبة، واستعادة كامل املاكهم، وانشاء دولة فلسطينية لا يكون فيهـا لليهود اكثر من مقام ديني، تتساوى في ظلها حقوق العرب وحقوق اليهود .

ومهما يكن من امر ، فان سياسة اسرائيل العدوانيـة ، واطماعها التي لا تحد ، وموقف الدول الاجنبية منها ، توجب علينا ان نظل متنبهين .

فان بريطانيا وفرنسا لم تؤيدا اسرائيل كالسابق فحسب، بل اشتركتا معها في الحرب ضد مصر . واميركا وبريطانيا ، في الفصل الثاني من هـذه المأساة ، اي بانزال قواتها الى لبنان والاردن ، كانتا على اتفـاق مع اسرائيل التي سهلت مهمتهما بالسماح لطائراتها الحربية بالمرور في اجوائها .

فكما كان فرنكلن ينصح مواطنيه بان يتنبهوا للخطر اليهودي ، كذلك يجب ان نظل متنبهين .

كان كاتون الروماني ، كلمـا خطب في موضوع من الموضوعات ، اياً كان ، ينهي خطابه بعبارة لا تتغير ولاتتبدل Delenda Carthago اي يجب ان نهدم قرطاجة . ذلك لانه كان يعتقد انه ان لم يهدمها الرومـان ، هدمت هي روما . كذلك لم يطمئن بال روما ، وهي في اوج قوتها وعظمتها ، الا بعد ان قضت على الخطر اليهودي، فاذل تيتوس اشياعهم، وهدم عاصمتهم ، ونثرهم في كل جو .

ونحن في نهاية كل خطاب ، وفي كل موقف ، وفي كل مناسبة ، يجب ان ندعو ، بعد ان اعادت السياسة الاجنبية اسرائيل الى سابق عهدها في زمن الرومان ، يجب ان ندعو الى الاتفاق والتضامن فيما بيننا ، والى القضاء قضاءً مبرماً على اطماع اسرائيل ونياتها العدوانية ، اذا شئنا الا يحل بنا مـا خشيته روما ، على ما كانت عليه من بأس وسؤدد .

٣

السياسة اللبنانية
والتعاون الاقتصادي

لا يسع الباحث في السياسة الخارجية ان يفصلها عن الاقتصاد . فمن واجباتها ان تعمل على تعزيز العلاقات الأقتصادية ، وان تكون في خدمة الاقتصاد الوطني ، تهيء له في الخارج الفرص المؤاتية للنمو والازدهار .

ولا ينكر ايضاً ان الحروب وسياسة التوسع كانت منذ القدم سبيل القوي للاستيلاء على خيرات الضعيف ، وان الدول الكبرى في هذا العصر قد نفذت غير مرة الى غاياتها من احتلال واستعمار عن طريق المساعدات الاقتصادية او القروض المالية .

الم تقع تونس فريسة الاستعمار بعد ان حصلت فرنسا على امتيازات انتزعتها لقاء مساعدات مالية اضطر اليها الباي؟ ومصير القطر المصري ؟ الم يكن شبيهاً بما حل بالشقيقة التونسية اثر لجوء اسماعيل الى المساعدة المالية من فرنسا وبريطانيا ؟ او لم تفرض ايضاً الحماية على العشرات من المحميات ، من

عدن ومسقط وعمان الى قطر والكويت والبحرين ، لقاء بضعة جنيهات تنقد الى سلاطينها وامرائها ومشائخها وهي اليوم تنوء بعقبى هذه الصفقة الخاسرة : بالحماية وبالتجزئة ؟

ان جورج واشنطن نفسه كان يخشى خطر السيطرة السياسية من ارتباط الاقتصاد بالسياسة ، فاوصى مواطنيه ، في خطابه الوداعي الى الكونغرس ، ان يجنبوا بلادهم هذا الارتباط فقال :

The great rule of conduct for us , in regard to foreign nations is , in extending our commercial relations , to have with them as little political connection as possible .

فحري بنا ان نمعن الفكر في هذه التوصية الى الشعب الاميركي ، عندما تتقدم الحكومة الاميركية وسواها الى حكومتنا بالعروض المغرية .

بالامس صرح شارل مالك باسم اميركا ، اثناء المناقشة في بلاغ ١٦ اذار ، وتحريضاً للنواب على القبول بمبدأ ايزنهاور ، ان الحكومة الاميركية على استعداد لمنح لبنان مساعدة اقتصادية غير محدودة وغير مشروطة . فكانت المساعدة الضئيلة ، وكانت الشروط المبطنة التي عانى الشعب وطأتها عندما وقع الاحتلال والتدخل السياسي السافر . هذا الى

محاولته الفاشلة لاقامة قاعدة للصواريخ الموجهة في لبنان !

فينبغي ان نعود الى ما كانت عليه سياسة لبنان قبل عهد شمعون ومالك في هذا الحقل ايضاً ، فنرحب بالمساعدة من اية جهة اتت ، ولكن بعد ان نمحص شروطها ، فلا نبسط اليد لنقبضها ونغمض العين عما تنطوي عليه من قيود والتزامات .

بل يجب اكثر من ذلك ، يجب ان نعمد الى درس الموضوع من حيث الاساس ، وعلى ضوء العلاقات الاقتصادية التي يرجى ان تنشأ او تنمو بين لبنان والدولة الكبرى التي تبذل المساعدات الاقتصادية والمالية .

ففي المناقشة التي دارت في مجلس النواب حول المساعدة الاقتصادية التي منّى بها شارل مالك مواطنيه ، لاحظ النائب ريمون اده ان الميزان التجاري يشير الى ان علاقات لبنان التجارية مع الدول السوفياتية هي احسن مما هي عليه مع الدول الغربية ، وان اميركا تستفيد بما تصدر الى لبنان اضعاف ما يجني لبنان من التصدير اليها . اطلق النائب هذه الملاحظة ليدعم المفاوض اللبناني في طلبه زيادة المساعدة .

غير ان واقع العلاقات الاقتصادية بين لبنان ودولة اجنبية كالولايات المتحدة اولى بالعناية في ذاته ، وليس فقط كوسيلة

للتعويض على لبنان بزيادة مساعدة تجود بها اميركا اليوم وقد ينضب معينها غداً .

فاذا عدنا الى قواعد اقتصاد سليم واعتمدناها في المقارنة بين تحقيق التوازن في التبادل التجاري من جهة ، والهبات من جهة اخرى ، نلمس تفوق الاول على الثانية في بلوغ الهدف المنشود فضلاً عن تحقيق العدالة الاقتصادية .

فلو ان اميركا اتاحت للبنان ان يصدّر اليها من انتاجه الزراعي كالتبغ ، ومن انتاجه الصناعي كالمصنوعات اليدوية ، بمثل ما يستورد منها من سيارات وبرادات ومحطات اذاعة وادوات صناعية لا تحصى ، لحققت له كسباً لا يقل عن المساعدات التي يتناولها او يأمل ان ينالها ، كسباً يتميز عن المساعدات و يفضلها لانه ، بتشجيع التصدير ، يزيد في طاقة البلاد الانتاجية .

وهذه الزيادة في الطاقة الانتاجية تتسم بطابع الاستمرار والدوام ، في حين ان الهبات وهي رهن بموافقة الكونغرس واعتماده تخطيطاً سياسياً واقتصادياً ييسر لها سبيل التحقيق، قد تتوقف كما توقف مشروع مارشال ، لانها امر غير طبيعي في سنن الاقتصاد والعلاقات الدولية .

وفي اميركا نفسها نسمع انتقادات مرة لمبدأ المساعدات الاجنبية ، بينما التعامل الاقتصادي على اساس المساواة والتوازن بين الصادر والوارد لا يمكن ان يرفض اذ حزمت الحكومة اللبنانية امرها على المطالبة به ، ولا سيما اذا بنيت علاقاتها مع الولايات المتحدة على اساس حسن النية وصدق التعاون والمبادىء الديمقراطية الصحيحة .

ولا يغرب عن بال الاميركيين ، وهم يسعون الى محاربة المبادىء الهدامة ، ان المساعدات توفر العمل موقتاً ، اثناء القيام بصرف المساعدة . اما التصدير فيهيىء العمل الدائم للصانع والزارع .

وفي هذا العمل ، عمل الزارع والصانع ، معاني الكرامة واحترام الذات . في حين ان المساعدات لا تخلو ، ايا كان الامر ، من طابع الاستجداء والمنة .

لذلك نتمنى للبنان ، ولسائر البلدان العربية والبلدان المتخلفة اقتصادياً ، وقد افاد عدد منها بعض الفائدة من مساعدات الدول الغربية ، ان تستكملها بالحصول في المقابلة على اسواق لانتاجها لا تقل عن الاسواق التي تستفيد منها تلك الدول ، ولا عن السوق التي فتحتها الدول الشرقية في

تبادلها وايانا على اساس توازن الميزان التجاري او ميزان المدفوعات .

التعاون الاقتصادي مع الدول العربية ـ الوحدة الاقتصادية

من نحو عشر سنوات ولبنان يعمل ، دون هوادة ، على اشاعة التعاون بين الدول العربية في حقل الاقتصاد ، اقتناعاً منه بان هذا التعاون سبيل الشعوب العربية الى الاستقلال الاقتصادي والنعمى والرفاهية ، وسبيل دولها الى الاستقلال السياسي والقوة والعزة .

فان اسرائيل التي انشئت باعتراف وايزمن على ان تكون رقبة جسر للدول المستعمرة ، تنشط بتأييد وسند منها لتعيش وتقوى وتتسع . عقدت الاتفاقات التجارية مع معظم بلدان العالم حتى فنلندا في شمالي اوربا ،والارجنتين في جنوبي اميركا ، وبورما واليابان في الشرق الاقصى ، لتؤمن الاسواق لانتاجها وتجارتها ، ولتحيي صناعتها وتستعد لغزو اقتصادي لم يكتمه مندوبها في الامم المتحدة في احدى دوراتها السابقة، غزو يعم ويغمر بلاد الشرق بأسرها . فالبلاد العربية من جهة ، والتكتل الاقتصادي الغربي واسرائيل من جهة ثانية،

في تسابق وتنافس عسير لن يكتب فيهما النصر لنا الا اذا تجردنا للعمل على اساس جماعي .

رسالة تعهدها لبنان في البدء وحده ، فعانى من اجلها ألم النقد والهزء والتهكم. فعندما قال بادخال احكام اقتصادية في معاهدة الدفاع المشترك ، قام من يعزو اقحام الاقتصاد في الدفاع الى رغبة لبنان في تصريف انتاجه من التفاح . ولكن بائع التفاح كتم ألمه وصمد ، الى ان فاز بعد طول العناء بانشاء المجلس الاقتصادي العربي الى جانب مجلس الدفاع .

وقد اتيح كذلك للبنان ان يكون هو الداعي الى اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب الذي عقد عام ١٩٥٣ في بيروت، فوضع اول اتفاق اقتصادي ميز الانتاج العربي عن الاجنبي كما هو الامر في الكومنولث البريطاني ، واول اتفاق مالي سهل انتقال رؤوس الاموال العربية . بادرة غايتها ان نجعل من بلداننا مع الوقت سوقاً واحدة لانتاجها الوطني ، وميداناً فسيحاً للتعاون خالياً من الحواجز والعقبات .

ولكن السوق الموحدة ليست سوى خطوة نحو الوحدة الاقتصادية التي ننشدها .وحدة تشمل جميع البلدان العربية، فتؤلف منها طاقة اقتصادية تضاهي طاقة سواها من الوحدات

الاقتصادية في اوربا وغيرها من القارات .

لا ينكر ان التعاون الاقتصادي كان يسير سيراً حسناً منذ ان بدأت البلاد العربية تأخذ بمقترحات لبنان الآيلة الى توثيق العلاقات الاقتصادية بينها جميعاً والتمهيد لوحدة اقتصادية شاملة تحقق على مراحل مراعية حرية التجارة والمعاملات المالية .

وقد كانت الخطوة الاخيرة التي خطتها الدول العربية تلك التوصية التي اقرها وزراء الخارجية في شهر كانون الاول ١٩٥٤ بناء على اقتراح لبنان والعراق ، وكان ممثل لبنان السيد الفرد نقاش ، اذ تناول الوزراء بالبحث امر تدعيم الاقتصاد العربي ، فاجمع الرأي على انه ينبغي « ان يكون الهدف النهائي الوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلاد العربية » .

وقد أقر المجلس الاقتصادي العربي هذه التوصية واحال الموضوع الى لجنة خاصة لتعد الدراسات الكفيلة بتحقيق الهدف على مراحل لا تجاوز خمس سنوات تتوحد فيها النظم الاقتصادية مع مراعاة وضع كل بلد اقتصادياً ومالياً .

بيد ان الخلاف السياسي الذي نشب على اثر حلف بغداد اوقف سير هذا المشروع .

ولم يقتصر المجهود اللبناني في حقل التعاون الاقتصادي على المجموعة العربية ، فاقترح لبنان على الجامعة انشاء مؤسسة اقتصادية اقليمية تضم بلدان الشرقين الادنى والاوسط . فدعت الجامعة الى مؤتمر عقد في بيروت عام ١٩٥٥ ضم الى اعضائها العرب البلدان التي تكتنفها من كل جانب ، اي الهند و باكستان وايران وافغانستان وتركيا والحبشة واليونان. وقد تقرر عقد الاجتماع الثاني في اثينا . غير ان هذا المشروع تعثر بنفس الصعوبات التي اعترضت سبيل الوحدة الاقتصادية العربية .

ولكن الامل ألا تطول فترة التردد والتريث ، بعد ان تحررت العراق ، وبعد ان اقبل لبنان على عهد جديد من التعاون العربي .

وواضح ان نقطة الانطلاق يجب ان تكون في كل حال بتوثيق العلاقات الثنائية ، ولا سيما بين البلدان المجاورة كلبنان والاقليم السوري ، وبين الجمهورية العربية المتحدة والسودان . ان المسارعة الى تحقيق هذه الخطوة محك للنيات والعزائم .

٤ | رسالة لبنان

لا يكتمل تصوير وجه لبنان ورسم سيرته في الحياة الدولية الا بذكر الرسالة الخالدة التي تعهدها منذ القدم .

للبنان رسالة تاريخية يحرص بنوه على حسن ادائها منذ ان ابتدع حروف الهجاء فارسى اسس الثقافة والمدنية وساعد في نشرها عبر البحار والفيافي الى ابعد الأمصار .

ساهم لبنان في عهد اليونان ، بلغة اليونان ، في الفلسفة والأدب والعلوم . وساهم في عهد الرومان ، بلغتهم ايضاً ، في الأدب وفي اعظم ما ابدعوا من قوانين لا تزال مرجع المشترعين حتى اليوم . وبالامس كان عهد الانبعاث في الشرق. فاستيقظ العالم العربي على ازيز اقلام لبنانية عربية .

رسالة انسانية ليس من يعرف أهو لبنان الذي خلقها وتعهدها منذ القدم ، ام هي خلقت الكيان اللبناني وما زالت ترعاه .ولعل كليهما ، لبنان ورسالته ، قد اصبحا على مر الزمن ، سبباً ومسبباً ، فلا نستطيع ان نفرق بينهما الا

نودى بهما معاً .

وان الرسالة اللبنانية العربية بصورة خاصة ، التي نبتت وتأصلت في لبنان من نيف ومئتي سنة ، كما يتأصل فيه الأرز والسنديان ، كانت منها العمد التي يقوم عليها الوطن اللبناني الحديث ، بوجهه الوضاء وشخصيته البارزة اللذين عرفهما سائر العرب واحبوهما .

ولقد اعده هذا الماضي العريق لكي يسهم اليوم في الحياة الدولية على اعلى مستوى انساني . لذلك نراه في طليعة الدول، كبيرها وصغيرها ، التي تعمل جاهدة من اجل السلام، ومن اجل العدالة بين الامم ، متعهداً المثل العليا التي تسمو بالمرء الى ما اراده له الله تعالى من خير ورقي .

ولربما كان التعاون الفكري او الثقافي ، قبل التعاون الاقتصادي والسياسي ، السبيل السليم الى تنمية العلاقات الودية بين لبنان والدول الكبرى ، وصرفها عما رسب في الاذهان من نزعات للسيطرة والاستعمار

اجل ان الاستعمار كثيراً ما تسلل الى البلاد المتخلفة عن المدنية الغربية ، او البعيدة عنها بطبيعة مدنيتها وخصائصها، بزعم تحضيرها وترقيتها واعدادها للحكم الذاتي .

لذلك وجب ان يكون التعاون الفكري ، كالتعاون الاقتصادي ، في حدود معينة لا ثغرة فيها للتسلل وبسط النفوذ ، حدود تساعد على ابعاد خطر التدخل والسيطرة ، وعلى توثيق الصلاة المستندة الى الرغبة في تفهم الحضارات المختلفة ، وادراك قيمها العالية ، وتقدير مساهمتها في الحضارة الانسانية العامة .

وفي اعتقادي ان لبنان أهل لان يكون موقع التقاء تلك الحضارات وموطن تفاعلها وانصهارها . وانه يستطيع ان يحقق هذه الامنية التي تقرب بين الامم والشعوب ، وتشيع المحبة والسلام ، اذا ما تم له انشاء مركز التقدير المتبادل للقيم الثقافية في الشرق والغرب ، الذي اقترحت اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية والعلوم والثقافة ، على منظمة الاونسكو ، انشاءه في لبنان ، بالتعاون بين الجامعات الثلاث والعديد من المعاهد العلمية والثقافية في بيروت ، وبمساهمة كبار الاساتذة في العالم العربي والعالم اجمع . فان هذه المؤسسة ، اذا ما برزت للوجود وقدر لها ان تحيا ، ستكون الاولى من نوعها في التاريخ ، وسوف تتيح للبنان والبلدان العربية ان تتبوأ منزلة فريدة في تطور الحضارة الانسانية ، تعيد الى الاذهان المكانة التي

احتلهـا العرب في دنيا العلم والثقافة في القرون الوسطى ، معبّدين الطريق لعصر الانبعاث الغربي .

وقد تكون خير ثمرة لهذا النوع من التعاون الثقافي ، الذي ينبغي ان تمهد له السياسة الخارجية ما استطاعت اليه سبيلاً، بمعاونة الدول العربية، اشاعة روح جديدة في العلاقات بين الدول تحقق اسمى الاهداف الانسانية ، من عـدل ، واحترام متبادل ، وسلم ثابت بين بني البشر .

تاسف دار النشر العربية لورود بعض الاخطاء المطبعية التي لا تخفى على القارىء الكريم وهي:

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٣	٧	السير	بالسير
٢٥	٩	عبد المجيد	عبد الحميد
٣٥	١٤	القردية	الفردية
٦٥	١	وصرورة	وضرورة
٦٥	١٣	والامتناع	الامتناع
٦٨	١٣	بيار اده	الوزير بياراده
٦٩	٧	نفذت قد	نفذت
٩١	١١	مني	منّى
٩١	١١	ومواطنيه	مواطنيه

الغلاف بريشة الفنان اسماعيل شموط

دار النشر العربية



مؤسسة ثقافية عربية مستقلة
يشرف على اصدارها
فاروق البربير

بيانات ادارية

ثمن العدد ليرة لبنانيـة واحدة او ما يعادلها في بقية اقطار الوطن العربي .

الاشتراكات : لمدة سنة : ١٢ ليرة لبنانية . يضاف اليها مصاريف البريد .

المؤسسات والشركات : ٢٥ ليرة لبنانية او ما يعادلها ، يضاف اليها مصاريف البريد .

المكاتبات : دار النشر العربية : ص.ب(٣٥٠٠)
